



جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

أثر السياسة الخارجية الأمريكية على قضايا الأمن الإقليمي
في الشرق الأوسط (السعودية دراسة حالة)

٢٠١٦-٢٠٠٩

**The Impact of the United State Foreign Policy on
Regional Security Issues in the Middle East Case Study
(Saudi Arabia) ٢٠٠٩-٢٠١٦**

إعداد الطالب: خالد حماد علي المعاينة

إشراف الأستاذ الدكتور: محمد المقداد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم
السياسية/ معهد بيت الحكمة - جامعة آل البيت - المفرق - الأردن

٢٠١٨

تفويض

أنا خالد حماد علي المعاينة, أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع

التاريخ / / ٢٠١٨

التعهد

الرقم الجامعي: ١٦٧٠٦٠٠٠٠٢

أنا خالد حماد علي المعاينة

الكلية: معهد بيت الحكمة

التخصص: العلوم السياسية

أقر بأنني إلتزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان: أثر السياسة الخارجية الأمريكية على قضايا الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط (السعودية حالة دراسة) ٢٠١٦-٢٠٠٩

The Impact of the United States Foreign Policy on Regional

Security Issues in the Middle East Case Study (Saudi Arabia) ٢٠٠٩-٢٠١٦

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل العلمية, كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو كتاب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية, وتأسيساً على ما تقدم فأني أتحمّل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

التاريخ / / ٢٠١٨

توقيع الطالب

قرار لجنة المناقشة



جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

أثر السياسة الخارجية الأمريكية على قضايا الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط (السعودية)
دراسة حالة (٢٠٠٩-٢٠١٦)

The Impact of the United States Foreign Policy on Regional
Security Issues in the Middle East Case Study (Saudi Arabia)

٢٠٠٩-٢٠١٦

إعداد الطالب: خالد حماد علي المعاينة

المشرف: الأستاذ الدكتور: محمد المقداد

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

رئيساً...
عضواً.....
عضواً.....
عضواً.....

١. الأستاذ الدكتور محمد أحمد حسين المقداد.
٢. الدكتور صايل فلاح مقداد السرحان
٣. الدكتور محمد يوسف صالح الدرادكة
٤. الدكتور خير سالم فلاح ذيابات

قدمت هذه الرسالة إكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية في
معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت، نوقت وأوصي بإجازتها بتاريخ: /.../.....م.

الإهداء

الى روح والدي ..التي جعلتني أن اكون جيشاً انا فيه القائد والمحارب في آنٍ واحد
الى والدي .. لولاك ما كانت هذه الرسالة، لولاك ما تقدمت علمياً، لولاك ما حققت حلمي
بحمل شهادة الماجستير، والتي تكتحل عينك برؤيتها الان ..
الى اخي .. قرة عيني وثمره فؤادي أنس، أهديك رسالتي لتكون قدوة في حياتك إن شاء
الله.
الى جدي " أم محمد " .. التي لم ينقطع دعاؤها بالتوفيق والسداد ، صاحبة القلب الكبير .

الباحث

شكر وتقدير

يطيب لي في هذه اللحظات أن أتقدم بالشكر إلى الله سبحانه وتعالى الذي أعانني على

انجاز هذا العمل العلمي...

ثم تفيض العبارات حبراً على الورق متوجةً بكلمات الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذ الرائع

الذي عهدته أباً وأخاً لكل طالب وطالبة الأستاذ الدكتور محمد المقداد المشرف على اتمام

رسالتي، لما تحمله من مشقة وعناء في تطوير مشروع الدراسة من خلال المتابعة القيمة

والإشراف .

كما أتوجه بوافر الشكر والعرفان لأعضاء لجنة المناقشة لموافقتهم النبيلة على مناقشة هذه

الرسالة، واعطاء الرسالة حقها في تكبد عناء قراءتها وتقديم الملاحظات والتوجيهات التي

تشمل تصحيح الأخطاء الواردة في الرسالة والتي تمثل شرف لرسالتي. وأتقدم بالشكر الجزيل

لجميع أعضاء الهيئة التدريسية في قسم العلوم السياسية الذين لم يتوانوا في تقديم المعرفة

لي طوال فترة دراستي

والى جميع من كان برفقتي طيلة هذا العمل ، لكم مني خالص المحبة والإحترام .

الباحث

قائمة المحتويات

ز	قائمة المحتويات
ط	الملخص باللغة العربية
ك	مقدمة الدراسة
ل	أولاً: أهمية الدراسة :
م	ثانياً: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها
ن	ثالثاً: أهداف الدراسة
س	رابعاً: فرضيات الدراسة
س	خامساً: حدود الدراسة
س	سادساً: متغيرات الدراسة ومفاهيمها الأساسية
ف	سابعاً: منهجية الدراسة
ق	ثامناً: الدراسات السابقة
١	الفصل الأول السياسة الخارجية الأمريكية (دراسة نظرية)
١	المبحث الأول: السياسة الخارجية الأمريكية: المفهوم والتطور التاريخي
٢	المطلب الأول: ماهية السياسة الخارجية الأمريكية
٤	المطلب الثاني: مراحل تطور السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة تاريخية
١٠	المبحث الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية: الأهداف والمحددات في الشرق الأوسط
١١	المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط
١٤	المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط
٢٢	الفصل الثاني الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط والسياسة الخارجية الأمريكية
٢٢	المبحث الأول: ماهية الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط والعوامل المؤثرة به
٢٣	المطلب الأول: ماهية الأمن الإقليمي والشرق الأوسط
٢٤	الفرع الأول: ماهية الأمن الإقليمي
٢٨	الفرع الثاني: ماهية الشرق الأوسط

المطلب الثاني: الاستراتيجيات الأمنية تجاه الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط والعوامل المؤثرة به طبقاً للتدخل الأمريكي: السعودية دراسة حالة	٣٥
الفرع الأول: الاستراتيجيات الأمنية الأمريكية تجاه الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط (السعودية حالة دراسة)	٣٥
الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في الشرق الأوسط طبقاً للتدخل الأمريكي (السعودية حالة دراسة)	٣٩
المبحث الثاني: تأثير السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية على الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط: السعودية دراسة حالة	٥٠
المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية للمملكة العربية السعودية في الشرق الأوسط	٥١
الفرع الأول: الأثر الجيوبولتي للمملكة السعودية في السياسة الإقليمية والدولية	٥١
الفرع الثاني: الأهمية الإستراتيجية للمملكة العربية السعودية في الشرق الأوسط	٥٤
المطلب الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية	٥٦
الخاتمة	٦١
أولاً: النتائج	٦١
ثانياً: التوصيات	٦٣
قائمة المصادر المراجع	٦٤
أولاً: الكتب	٦٤
ثانياً: المجلات والدوريات	٦٤
ثالثاً: الدراسات والرسائل العلمية	٦٦
رابعاً: مواقع الأنترنت	٧١
قائمة المصادر الأجنبية	٧٤
Abstract	٧٥

أثر السياسة الخارجية الأمريكية على قضايا الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط (

السعودية حالة دراسة) ٢٠١٦-٢٠٠٩

إعداد: خالد حماد علي المعاينة

إشراف الأستاذ الدكتور: محمد المقداد

الملخص باللغة العربية

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر السياسة الخارجية الأمريكية على قضايا الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط من خلال دراسة حالة المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى التعرف على أهداف ومحددات السياسة الخارجية الأمريكية ومراحل تطورها في الشرق الأوسط.

ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بإتباع منهج صنع القرار ومنهج النظم للوصول إلى نتائج الدراسة بشكل علمي وموضوعي.

حيث خلصت نتائج الدراسة إلى أن السياسة الخارجية الأمريكية تطورت وتشكلت بما تقتضيه الحاجة في الشرق الأوسط، فهي تتغير باستمرار تحقيقاً للأهداف الأمريكية في المنطقة العربية وتماشياً مع الظروف العربية والشرق أوسطية المختلفة، كما أظهرت نتائج الدراسة أن الهدف من السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية وفي المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص، نابع من إرادة الإدارة الأمريكية في فرض نفوذها وسيطرتها على المنطقة العربية، بالإضافة إلى فرض توازن إقليمي في الشرق الأوسط لا يخدم إلا المصالح الأمريكية ويحقق الأمن والاستقرار للجانب الإسرائيلي، دون خدمة المصلحة الأمنية للشرق الأوسط ومصالحه المختلفة، وأخيراً أظهرت نتائج الدراسة وجود أهداف للسياسة الخارجية الأمريكية في المملكة العربية السعودية تظهر من خلال تأجيج الصراع بين السعودية ودولاً إقليمية عربية

وغير عربية، والعمل على منع إنهاء هذا الصراع لتبقى أمريكا حاضرة في المنطقة كراعية للأمن بين دول الإقليم الواحد وهو الهدف المعلن لسياستها الخارجية.

الكلمات المفتاحية: الأمن الإقليمي، الشرق الأوسط، المملكة العربية السعودية، السياسة الخارجية الأمريكية، الوطن العربي.

مقدمة الدراسة

شهدت الساحة الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وخصوصاً على مستوى العالم العربي، العديد من المتغيرات والصراعات العسكرية كثورات الربيع العربي والنزاعات والتوترات السياسية كالحركات والاحتجاجات الشعبية، الأمر الذي أدى إلى توتر العلاقات الدبلوماسية بين عدد من الدول العربية فيما بينها، وتوترات داخلية في عدة دول عربية، والعديد من التدخلات على الصعيد الداخلي للوطن العربي، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى زعزعة الأمن الإقليمي على مستوى دول الشرق الأوسط.

والجدير بالذكر أن العديد من دول الشرق الأوسط عانت بشكل كبير جراء التوترات التي تكتنف الأجواء السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والعديد من المجالات الحياتية على الساحة العربية، الأمر الذي ألقى بظلاله على المنظومة الأمنية للشرق الأوسط وللإقليم المحيط به بشكل كبير، ويبدو ذلك واضحاً من خلال التدخلات المتكررة في الشأن العربي والتي ينتج عنها صراعات ونزاعات مستمرة، ومن أهم تلك الدول ذات التدخلات في الشؤون الداخلية للوطن العربي وللشرق الأوسط بشكل عام هي الولايات المتحدة الأمريكية.

والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية تشهد العديد من المتغيرات على مستوى سياستها الخارجية تجاه الشرق الأوسط من فترة إلى أخرى طبقاً لما تقتضيه الحاجة لذلك، وخاصة فيما يتعلق بأهدافها وطموحاتها في الشرق الأوسط، إذ يحمل كل رئيس جديد للولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من المبادئ والأهداف، التي يحاول تحقيقها خلال فترة رئاسته، وتعتبر هذه الأهداف والمبادئ جزء من إستراتيجية الرئيس أو الحزب الحاكم كالتعامل مع مقتضيات ومتطلبات السيطرة على دول الشرق الأوسط، فلكل حزب أو رئيس طريقته في التعامل مع تلك المتطلبات، وخير مثال على ذلك ما شهدته العالم من التعامل السياسي للرئيس الأمريكي بيل كلينتون، والتعامل العسكري للرئيس جورج بوش الأب مع قضايا الشرق الأوسط

المختلفة خصوصاً ما يتعلق بقضايا الكيان الصهيوني والسيطرة على المقدرات النفطية في الخليج والعراق، لذلك دراسة السياسة الخارجية تتطلب فهماً دقيقاً لمختلف مخرجات السياسة الخارجية من أهداف ووسائل وأدوات وعوامل ومحددات مؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، وعليه فإن صناعة قرارات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تدرس في ضوء تفاعل صناعات القرارات وبيئتهم الداخلية، وأن ما يميز قرارات السياسة الخارجية الأمريكية عن بقية دول العالم أنها تخضع لدراسات حول البيئة الداخلية والخارجية في الشأن العربي إذ تمثل البيئة الداخلية العادات والثقافات والديانات والمعتقدات الخاصة بالشعوب العربية، وأما البيئة الخارجية فهي التي تختص بدراسة الكيفية التي تبني الدول العربية عليها علاقاتها مع دول العالم مع الأخذ بالاعتبار أهم نقاط القوة والضعف لتلك الدول، ومن جانب آخر نجد أن المملكة العربية السعودية تقع نصب أعين الولايات المتحدة الأمريكية وسياساتها الخارجية، ذلك أن المملكة السعودية تعد من أهم الدول المصدرة للنفط ومن أكبر الدول الإسلامية في المنطقة بالإضافة إلى ما تتسم به جغرافية المملكة السعودية، وأكثر من ذلك تجعل المملكة السعودية في قائمة السياسات الأمريكية في محاولة الوصول إلى مقدراتها وثرواتها، وذلك بالاستناد إلى منظومة الأمن الإقليمي التي تتحكم به السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط.

أولاً: أهمية الدراسة :

١- الأهمية النظرية

- التعرف على العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية ومضمونها وآلياتها.
- كشف حقيقة السياسة الخارجية الأمريكية التي تتدخل من أجل مصلحتها وهو إجهاد أي قوة تبرز على الساحة.

٢- الأهمية العلمية

- التركيز على السعودية كدراسة حالة، وإبرازها كدولة ذات أهمية ولها دور مؤثر إقليمياً ودولياً.

- تحديد المخاطر التي يعاني منها الشرق الأوسط بعد تصاعد النفوذ الإيراني.

- اتجاه السياسة الخارجية الأمريكية إلى التركيز على منطقة الشرق الأوسط

ثانياً: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

نظراً للعلاقات التاريخية بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية القائمة على جملة من المصالح الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية كون السعودية تحوز على ثروة نفطية كبيرة، فإن مشكلة الدراسة تكمن في التعرف على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بشكل عام ودراسة الملف السعودي بشكل خاص كدراسة حالة في الفترة الواقعة ما بين الأعوام ٢٠٠٩-٢٠١٦ كما سأتناول أشكال السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط والمنطقة العربية على وجه العموم من خلال معرفة مقوماتها وأهدافها.

ونظراً لأن الولايات المتحدة الأمريكية أقامت علاقات تعاون اقتصادية وإستراتيجية وسياسية مع المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى أن العلاقة ما بين البلدين لها تاريخ طويل، بحكم وجود الثروة النفطية وكذلك إبرامها العديد من الاتفاقيات العسكرية والأمنية والتعاون المشترك بالكثير من المجالات الأخرى .

وترتبط العلاقات الدولية لأي دولة بالمحددات الداخلية لها ومجموعة من المحددات الخارجية التي ترسم شكل السياسات الخارجية لكلاً من البلدين، بناءً عليه فإن المشكلة البحثية لهذه الدراسة تسعى للوقوف على طبيعة محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية، وشكل العلاقات التاريخية والاقتصادية والعسكرية بين البلدين منذ ٢٠٠٩-٢٠١٧.

وبناء على ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال السؤال المحوري التالي:
ما أثر السياسة الخارجية الأمريكية على قضايا الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط (السعودية دراسة حالة).

وينبثق عن السؤال المحوري الأسئلة الفرعية التالية:

- ١- ماهية السياسة الخارجية الأمريكية ومراحل تطورها تاريخياً؟
- ٢- ما أهداف ومحددات السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط؟
- ٣- ما هو الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط والدور الأمريكي تجاهه؟

ثالثاً: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق الهدف المحوري لها والمتمثل في التعرف على أثر السياسة الخارجية الأمريكية على قضايا الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط (السعودية حالة دراسة).

وينبثق عن هذا الهدف المحوري الأهداف الفرعية التالية

- ١- التعرف على السياسية الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط وكيفية إدارة الأحداث بحسب طبيعة سياستها الخارجية.
- ٢- التعرف على ماهية الأمن الإقليمية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.
- ٣- التعرف على إمكانية الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق الأمن الوطني والإقليمي للمملكة العربية السعودية.

رابعاً: فرضيات الدراسة

يستند الباحث إلى فرضيات لتحقيق أهداف الدراسة والوصول إلى نتائجها النهائية، وتشمل فرضيات الدراسة كل مما يلي:

١- هناك علاقة ارتباطية بين السياسة الخارجية الأمريكية وقضايا الأمن الإقليمي خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٦.

٢- هناك علاقة ارتباطية بين أثر للسياسة الخارجية الأمريكية على الأمن الوطني للمملكة العربية السعودية.

خامساً: حدود الدراسة

١- الحدود الزمانية: سيتم تحديد الفترة الزمنية من ٢٠٠٩-٢٠١٦ وهي الفترة الفاعلة للسياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية والتي شهدت متغيرات إقليمية وعربية في المنطقة مثل الحركات الشعبية وثورات الربيع العربي والتدخلات الإيرانية والإسرائيلية في الشأن العربي.

٢- الحدود المكانية: يشمل العامل المكاني كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط.

٣- الحدود الموضوعية: إن موضوع الدراسة ينحصر في السياسة الخارجية الأمريكية وأثرها على الأمن الإقليمي للدولة السعودية.

سادساً: متغيرات الدراسة ومفاهيمها الأساسية

المتغير المستقل: السياسة الخارجية.

المتغير التابع: الأمن الإقليمي، والتي يتم قياسها من خلال ما يلي:

وسيتم بتعريف كل من المتغيرين إصطلاحياً وإجرائياً:

أولاً: السياسة الخارجية

- التعريف الإصطلاحي للسياسة الخارجية الأمريكية: هي "برنامج عمل الدولة في المجال الخارجية الذي يتضمن الأهداف الخارجية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها والتي تعكس مصالحها الوطنية فضلاً عن الوسائل اللازمة لتحقيق تلك الأهداف, فالسياسة الخارجية لدولة ما تمثل جزء من السياسة العامة لهذه الدولة أو الهبة التي تسيّر بها دولة ما علاقاتها مع دول أخرى" (عمر, ٢٠٠٥, ص: ١٥).

- التعريف الإجرائي للسياسة الخارجية: تأخذ الدراسة المحاور التالية للتعرف على المفهوم الإجرائي للسياسة الخارجية:

١- مؤسسات صنع القرار الرسمية.

٢- مؤسسات صنع القرار غير الرسمية.

٣- القيادة السياسية.

ثانياً: الأمن الإقليمي

- التعريف الإصطلاحي للأمن الإقليمي: هو "العامل الذي يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخلياً ودفع التهديد الخارجي عنها, بما يكفل لها الأمن, إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجتمعة أو تماثلت التحديات التي تواجهها وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد, حيث لا

- يرتبط برغبة بعض الأطراف فحسب, وإنما بتوافق إرادات تنطلق من مصالح ذاتية بكل دولة, ومن مصالح مشتركة بين مجموع دول النظام" (بوزناد وأحسن, ٢٠١٦, ص: ٢٢).

- التعريف الإجرائي للأمن الإقليمي: تأخذ الدراسة المحاور التالية للتعرف على المفهوم الإجرائي للأمن الإقليمي:

١- الأمن العسكري.

٢- الأمن السياسي.

سابعاً: منهجية الدراسة

سيتم استخدام منهجين لهذه الدراسة

١- منهج صنع القرار: يعتبر منهج صنع القرار من أكثر مناهج البحث العلمي ذات الصلة في موضوع الدراسة الحالية, وذلك لما يحققه من مساعي الكشف عن سلوك الدول في تسيير سياساتها الخارجية المبنية على عمليات صنع القرار السياسي, وذلك من خلال تقصي الكيفية التي تعمل من خلالها الأنظمة الدولية ومدى ديمقراطية الأنظمة الحاكمة, والتعرف على كيفية تطورها وأهم الأدوار التي يلعبها الأطراف الفاعلة في السيطرة على سياسات لدول أخرى. فمن شأن هذا المنهج أن يحقق وسيلة فعالة من شأنها الوصول إلى حلول ممكنة لمشكلة الدراسة وتقديم الإجابات المنطقية لتساؤلاتها المختلفة وأخيراً الوصول إلى نتائج الدراسة بشكل ذو كفاءة وفعالية.

أهم رواد منهج صنع القرار: يُعد ريتشارد سنايدر, أحد أهم رواد منهج صنع القرار لما وفره خلال تطرقه لدراسة ومعالجة الأنظمة السياسية للعديد من دول العالم, وذلك من خلال تركيزه على النقاط التالية:

- التحليل الساكن ويرتكز على طبيعة التغير بين نقطتين زمنييتين وظروف هذا التغير.
- التحليل الديناميكي: والذي يجمع بين الوقوف على طبيعة التغير بين نقطتين زمنييتين أو أكثر إلى جانب الوقوف على معرفة أسباب التغير بتتابع الأحداث السلوكية ذلك فتحليل عمليات السياسة الدولية يقتضي دراسة التفاعل بين الدول من ثنایا القرارات الخارجية حتى نقدر العلاقة بين موقفين (زهران, د.ت, ص: ١-٣).

توظيف المنهج في الدراسة: استناداً لهذا المنهج يمكن حل المشكلة البحثية والإجابة على تساؤلاتها, وذلك من خلال التركيز على المراجع والمصادر العلمية المختلفة ذات الشأن والعلاقة بموضوع الدراسة الحالية والتي تعتبر الأساس البنيوي لمحاوّر هذه الدراسة مع إمكانية إجراء التحليل المناسب لأهم ظواهر ومظاهر السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط عموماً وتجاه المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص, وصولاً إلى تحقيق أفضل نتائج بحثية علمية يمكن الاستناد إليها ولاستفاد منها في إجراء دراسات بحثية متعلقة بموضوع هذه الدراسة مستقبلاً.

- ١- منهج النظام الدولي : لا شك في أن منهج النظام الدولي من أهم وأبرز المناهج العلمية في معالجة مواضيع السياسات الخارجية والأنظمة الدولية والإقليمية لما يوفره من طرق علمية وعملية في إيجاد أفضل الحلول لمشكلة الدراسة والإجابة على تساؤلاتها, وتقديم أفضل النتائج القائمة على دراسة علمية منطقية لسلوك الدول بعد دراستها وتفسيرها والتعرف على علاقات الدول فيما بينها مع بيان أهم أهداف كل دولة وكيفية توظيف أهدافها ضمن نطاق السياسة الخارجية لها.
- أهم رواد هذا المنهج: يعتبر كينت ولتز من أبرز رواد هذا المنهج والذي عمل على إذ على بناء منظومة معرفية حول علاقات الدول فيما بينها وفسر تلك العلاقة بالاستناد إلى سياستهم الخارجية التي تنطلق من منظور تحقيق المصالح الإستراتيجية للدول.

والتي تكمن في بناء علاقاتها مع دول أخرى, كما أظهر ولتزر أن ما يمكن الدول من فرض نفسها على دولاً أخرى هي علاقاتها الدولية وقوتها العسكرية والسياسية ونفوذها المبني على القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية والتاريخية (وادي, ٢٠١٢, ص: ١).

ويمكن توظيف هذا المنهج من خلال النقاط التالية

١- المدخلات وهي الضغوط التأثيرات التي يتعرض لها النظام السياسي وتدفعه

النشاط والحركة

٢- عملية التحويل وهي عملية استيعاب المطالب في أبنية النظام التشريعية

والتنفيذية

٣- المخرجات هي تمثيل استجابة النظام للمطالب الفعلية أو المتوقعة بعبارة

أخرى السياسات والقرارات التي تتعلق بالتوزيع السلطوي للموارد.

ثامناً: الدراسات السابقة

نظراً لمتطلبات الدراسة الحالية, فقد قمت باستعراض عدداً من الدراسات السابقة والتي

ترتبط مع مواضع دراستي الحالية على النحو التالي:

- دراسة عقابي (٢٠١٥), بعنوان: النفط في العلاقات الأمريكية العربية (دراسة حالة

الجزائر) "١٩٩٠-٢٠١٤".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور النفط في الإستراتيجية والسياسة الأمريكية في

علاقاتها مع الدول العربية ومدى تغيرها أو استمرارها, والكشف عن حقيقة التدخل الأمريكي

في الدول العربية, والتعرف على السياسة الأمريكية لتحقيق أمنها الطاقوي وانعكاسات ذلك

على علاقتها بالدول العربية, ولتحقيق أهداف الدراسة فقد اتبع الباحث فقد اتبع الباحث

كل من منهج التحليل ومنهج دراسة الحالة للوصول إلى نتائج الدراسة والتي بدورها تمثلت بأن النفط هو عصب الاقتصاد العربي والتي تمتلك الحصة الأكبر منه دول الخليج والتي بدورها تمتلك ما يقارب ثلثي المخزون النفطي العالمي, حيث تنطلق الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الخارجية من منطلق أن النفط العربي ليس بمأمن وأن هناك أطماعاً دولية تريد الاستحواذ عليه وأنها هي صاحبة الحق بهذا النفط لكونها أقوى دولة في العالم, كما أظهرت نتائج الدراسة أن السبب الأساسي للتواجد الأمريكي في الشرق الأوسط والتدخلات في الشأن العربي هي نتيجة المخزون النفطي في الخليج العربي وهذا ما يحدد سياستها في التعامل وفرض نفسها ونفوذها في الوطن العربي بشكل عام ودول النفط العربي على وجه الخصوص.

- دراسة صالح (٢٠١٥), بعنوان: النفط العربي كمحدد للسياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط: من الحظر النفطي ١٩٧٣ حتى حرب الخليج الثانية.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير النفط العربي كمصلحة للولايات المتحدة الأمريكية, على القرارات السياسية التي تتخذها الولايات المتحدة بشأن منطقة الشرق الأوسط, ولتحقيق هدف الدراسة المحوري, قامت الباحثة باتباع المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى نتائج الدراسة والتي تمثلت في أن الولايات المتحدة الأمريكية وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي أخذت بالانفراد على الساحة الدولية والإقليمية العربية على وجه التحديد وبشكل تمحور حول التدخلات الغير مشروعة في الشأن العربي لهدف مععلن هو تأمين منطقة الشرق الأوسط من الإرهاب ولهدف غير مععلن يتمحور حول سعي الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على النفط العربي بأي شكل من الأشكال سواءً عن طريق استخدام السياسة الناعمة كما هو الحال مع دول الخليج العربي, أو السياسة الخشنة في حال امتناع دولة عربية من تلبية حاجات الولايات المتحدة كما هو الحال مع دولة العراق, كما أظهرت الدراسة أن ما يحدد السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية هو تمركز النفط وحسب حجمه وكميته في كل دولة, بالإضافة إلى سعيها لإضعاف الكيان العربي والإسلامي أمام الحليف الأول للولايات المتحدة والمتمثلة في دولة إسرائيل.

- دراسة عبد الله (٢٠١٤)، بعنوان: دور السياسة الأمريكية في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية (٢٠٠١-٢٠١٣)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور السياسة الأمريكية في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية خلال الفترة من ٢٠٠١-٢٠١٣، وذلك في ظل المتغيرات الإقليمية المتمثلة بالصراعات العربية العربية والثورات العربية والنزاعات السياسية الإقليمية، كما هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الأمريكي في المنطقة وتدخلاته على كافة المجالات في المنطقة العربية، ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث بإتباع المنهج التاريخي ومنهج التحليلي النظامي. وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج تمثلت في أن هناك دوراً محورياً للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية تمثل هذا الدور بإثارة الفوضى في المنطقة العربية والتي نتج عنها عدداً من الثورات العربية والصراعات الدينية والطائفية والتوترات السياسية المختلفة، بالإضافة إلى سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقسيم المنطقة العربية مع الحفاظ على الكيان الإسرائيلي آمناً في هذه المنطقة.

- دراسة عفيفي (٢٠١٢)، بعنوان: مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثره على النظام الإقليمي العربي

هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص وتحليل واقع ومستقبل المنطقة العربية في ضوء ما يُخطط لها في أ ورقة السياسة الخارجية الأمريكية بهدف إعادة ترتيبها من جديد للخروج بالشرق الأوسط الجديد، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث كل من منهج التحليل النظامي، والمنهج الاستقرائي التحليلي والمنهج التاريخي والمنهج الاستشرافي وذلك للوصول إلى نتائج الدراسة التي تمثلت في أن الوجود الأمريكي في العراق بعد غزوها يجعلها تنتقل بين الأحداث العربية بسهولة وفرض نفسها على أي دولة عربية وتغيير مجريات سياسة هذه الدولة كما

تشاء السياسة الخارجية الأمريكية، بالإضافة إلى سعي الولايات المتحدة الأمريكية لنشر الديمقراطية الدولية والتي من خلالها يمكن للولايات المتحدة والدول العظمى من إطلاق عبارة الإرهاب على أي جماعة أو دولة ترفض سياساتها في المنطقة وإمكانية محاربتها سياسياً أو عسكرياً، كما أظهرت نتائج الدراسة أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتقد أنها جاهزة لتقسيم الوطن العربي بما يتماشى مع مصالحها وحماية للدولة الإسرائيلية وتحقيق أهدافها التوسعية في الشرق الأوسط والمنطقة العربية بشكل خاص.

– دراسة نجار (٢٠١٢) بعنوان: التوظيف السياسي للإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١-٢٠٠٨).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التوظيف السياسي للإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر خلال الفترة من عام ٢٠٠١ وحتى عام ٢٠٠٨ وهي السنوات التي نادت من خلالها السياسة الخارجية الأمريكية بضرورة محاربة الإرهاب والتي ربطته بالشرق الأوسط والإسلام، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج التاريخي ومنهج المصلحة الوطنية للوصول إلى نتائج الدراسة، والتي بدورها تمثلت في أن الولايات المتحدة الأمريكية وظفت أحداث الحادي عشر من سبتمبر لشن عدة حروب على المنطقة العربية في سبيل تحقيق مصالحها السياسية والعسكرية والاقتصادية، بالإضافة إلى توظيف الإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية من أجل إعادة تقسيم المنطقة العربية بما يتماشى مع أهدافها الإستراتيجية في المنطقة العربية.

– دراسة شكري (٢٠١٢)، مشروع الشرق وأوسطية والأمن القومي العربي

هدفت هذه الدراسة للتعرف على ماهية مشروع الشرق أوسطية وعلاقته بالأمن القومي العربي، والتعرف على دور الوجود الأمريكي وتداعياته في المنطقة العربية، ولتحقيق أهداف

الدراسة قام الباحث بإتباع المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي للوصول إلى نتائج الدراسة التي تمثلت في أن الأمن القومي العربي يعاني من الكثير من التهديدات على المستوى الإقليمي نفسه وعلى المستوى العالمي، كما أن الدول العربية تظهر بصورتها الإقليمية بأنها ذات سيادة على أراضيها إلا أن هذه السياسة منطوية بتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية، كما أن الوجود الأمريكي في المنطقة جاء رداً على أي توسع سوفياتي في المنطقة العربية، ولكن بعد انهيار الاتحاد السوفياتي توجهت الولايات المتحدة إلى حماية الأمن الإقليمي، مع التركيز على المنطقة العربية لتخلق منها منطقة صراع دائم وفوضى عارمة تمكن الولايات المتحدة الأمريكية من تحقيق أهدافها دون اعتراض انطلاقاً من مبدأ حماية الأمن الإقليمي، لأن وجودها من وجهة نظرها لتحقيق الأمن الإقليمي للدول العربية، كما أظهرت نتائج الدراسة بأن مصطلح الأمن الإقليمي ما هو إلا مصطلح استعماري يعمل على تقسيم الوطن العربي وسيطرة القوة العالمية العظمى كل على جزء من هذه الأجزاء والفتات العربي.

- دراسة عجيبة (٢٠١٠)، بعنوان: أثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط (٢٠٠١-٢٠٠٨).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والكشف عن الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية والوقوف على دور الأحداث في خدمة المصالح الأمريكية في المنطقة، وماهية طبيعة الصورة الإسلامية في السياسة الخارجية الأمريكية. ولتحقيق أهداف الدراسة فقد اتبع الباحث المنهج الوصفي والمنهج التاريخي والمنهج القانوني، وأخيراً فقد انتهت الدراسة إلى عدة نتائج تمثلت في أن الحرب على الإرهاب في المنطقة العربية هي فكرة جعلت من الوجود الأمريكي في المنطقة العربية والتدخل بالشؤون العربية الداخلية على مستوى الشرق الأوسط أمراً مشروعاً لتحقيق مصالحها القومية والاقتصادية والسياسية

وكذلك العسكرية، والوصول إلى الكيانات الإسلامية بسهولة ومحاولة تدميرها لفكرة أن الإسلام يبيث الإرهاب في العالم، كما أظهرت نتائج الدراسة أن للتدخلات الأمريكية في المنطقة العربية نتائج سلبية على المنطقة العربية أدت إلى توترات سياسية واضطرابات متعددة وصراعات مسلحة مختلفة بين الأقطار العربية، وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن الهدف الأساس للوجود الأمريكي في المنطقة العربية جاء نتيجة هدف الولايات المتحدة في تقسيم المنطقة العربية وإضعاف كيائها وقواها مقابل تمكين إسرائيل من جميع صور القوى في المنطقة.

- دراسة عمر (٢٠٠٥)، بعنوان: السياسة الخارجية الأمريكية ما بعد الحادي عشر من سبتمبر: حالة دراسة (اتدخل الأمريكي في أفغانستان)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على موضوع السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية وما طرأ عليها من تطورات بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وما أهداف الولايات المتحدة الأمريكية في تدخلها بدول الشرق الأوسط وبدولة أفغانستان على وجه الخصوص، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد استخدمت الباحثة الأسلوب الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي للوصول إلى نتائج الدراسة التي بدورها تمثلت في أن الولايات المتحدة الأمريكية فرضت هيمنتها باستغلال حربها ضد الإرهاب، وبهذا فقد صنعت عدواً غير مرئي تحت مظلة الإرهاب وسعت لمحاربته لتتمكن من الدخول للشؤون الداخلية للدول الغنية بالمقدرات والثروات النفطية والمعدنية وغير ذلك، بالإضافة إلى سعيها إلى منع نشر الإسلام في عدد من الدول، كما أظهرت نتائج هذه الدراسة عدداً من الانتهاكات والتدخلات الأمريكية في شؤون عربية وإسلامية منها أفغانستان والعراق وغيرها أدت هذه السياسات إلى جعل الساحة العربية والإسلامية ساحات صراع إقليمي ودولي مع الحفاظ على حصتها من المقدرات النفطية في الدول التي دخلتها.

- دراسة الجبوري (٢٠٠٥)، بعنوان: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية: ١٩٩٠-٢٠٠٣.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع السياسة الأمريكية تجاه السعودية الفترة الممتدة من عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٠٣، وماهية الأهمية السياسية التي تحظى بها المملكة العربية السعودية في الإستراتيجية الأمريكية، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي للوصول إلى أهداف الدراسة التي بدورها تمثلت في أن السياسة الأمريكية تجاه السعودية ظهرت للوجود العالمي بعد اكتشاف النفط فيها وبكميات كبيرة جداً، ومنذ ذلك الحين فالنفط السعودي هو من يحدد السياسة الخارجية الأمريكية وكيفية تعاملها وبناء علاقتها مع المملكة العربية السعودية، كما أظهرت نتائج الدراسة أن السياسة الخارجية الأمريكية في نهاية القرن العشرين اتسمت بالثبات في تعاملها مع التصرف بحذر لغرض تأمين الوجود الإسرائيلي في المنطقة العربية ومحاولة دعوة الدول العربية لبناء علاقات مع الدولة الإسرائيلية، ومن جانب آخر فإن المملكة العربية السعودية تعتبر ذات أهمية كبرى بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية لما تمتلكه المملكة السعودية من ثروات نفطية منقطعة النظير، ويبدو ذلك واضحاً من خلال استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للسياسة الناعمة مع المملكة السعودية ومحاولة مقاسمتها مقدراتها النفطية من خلال توفير الأمن الإقليمي لها.

الدراسات الأجنبية

١- دراسة Bennett and Ikenberry (٢٠٠٦)، بعنوان: The Review's

.Evolving Relevance for U.S. Foreign Policy ١٩٠٦-٢٠٠٦

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الطرق التي من خلالها تطورت السياسة الخارجية الأمريكية خلال الفترة من عام ١٩٠٦ إلى عام ٢٠٠٦، وذلك من خلال

إستعراض مقالات العلاقات الدولية والمصادر ذات العلاقة بالسياسة الخارجية الأمريكية، حيث انتهت الدراسة إلى عدة نتائج تمثلت في أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تظهر سياستها الخارجية خلال العقود الأولى من القرن التاسع عشر، إلا أن الحرب العالمية الأولى أظهرت مدى قوة سياسة أمريكا على الساحة الخارجية وإمكانيتها من الدخول في العديد من المجالات الدولية سواءً في الصراعات أو الحروب أو المجالات السلمية وغيرها من مجالات الحياة التي تختص في مجالات العلوم والثقافة والمجالات العسكرية وتأثير العديد من دول العالم بسياستها الخارجية، لتتماشى تلك الدول مع أهداف وتطلعات السياسة الخارجية الأمريكية.

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث عدة نقاط أساسية كما يلي:

- تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بأنها تعمل على دراسة الأمن الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط بشكل عام ودراسة حالة المملكة العربية السعودية، إذ أن الدراسات السابقة الخاصة بهذه المنطقة قامت بدراسة الأمن الإقليمي على حدة، والشرق الأوسط على حدة، ودراسة حالة المملكة العربية السعودية أيضاً على حدة، فالدراسة الحالية قامت بدراسة شاملة للمحاور الثلاثة.
- ربطت الدراسة الحالية السياسة الخارجية الأمريكية بالأمن الإقليمي للشرق الأوسط وتحديدًا بأمن المملكة العربية السعودية، وهذا ما جاءت به دراسة الجبوري (٢٠٠٥)، والتي جاءت بعنوان السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية: ١٩٩٠-٢٠٠٣، إلا أن الاختلاف يكمن في إجراء دراستي الحالية بمرحلة تاريخية متقدمة والتي تمحورت حول الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٩ وحتى عام ٢٠١٦.

– تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث الأهداف وأسئلة الدراسة ومشكلتها وأيضاً بنتائجها وتوصياتها، والتي تُعد الأكثر حداثة عن باقي الدراسات السابقة لما أتت به من أحداث وظواهر حديثة لم تتطرق لها باقي الدراسات السابقة.

الفصل الأول

السياسة الخارجية الأمريكية (دراسة نظرية)

ترتبط السياسة الأمريكية بشكل وثيق مع جميع المجالات والدول والقضايا العالمية، والتي بلا شك تستفيد من أي واقعة على مستوى العالم، فهي تركز جل اهتمامها في مناطق متفرقة في العالم لتحكم سيطرتها على مراكز القوة للعديد من الدول كي لا تفسح المجال لأي دولة بمنافستها في أي مجال وعلى أي صعيد، لذا فالإدارة الأمريكية تركز بشكل كبير على مصالحها وشؤونها الخارجية بشكل كبير لا يكاد يصل إليها أي دولة أخرى على المستوى العالمي، والمتتبع لشؤون السياسة الخارجية الأمريكية يجد أنها تتركز بشكل ملحوظ في منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص وفي الوطن العربي على وجه التحديد، وعليه سأقدم في هذا الفصل مبحثين أولهما السياسة الخارجية الأمريكية: المفهوم والتطور التاريخي، وثانيهما: السياسة الخارجية الأمريكية: الأهداف والمحددات في الشرق الأوسط.

المبحث الأول: السياسة الخارجية الأمريكية: المفهوم والتطور التاريخي

تعتبر السياسة الخارجية الأمريكية السياسة الأولى في العالم من حيث القوة والسيطرة وبسط النفوذ على المستوى العالمي، فالسياسة الخارجية لأي دولة ما هي إلا تطلعات وآمال ترسمها الدولة من خلال خططها الإستراتيجية والتي بلا شك ستلبي طموحها في السيطرة على مجالات الحياة في دولة ما أو إقليم أو حتى على العالم بأسره، هذا ما تبدو عليه السياسة الخارجية الأمريكية، والجدير بالذكر أن السياسة الخارجية الأمريكية وصلت إلى هذه الدرجة من القوة والأهمية والهيمنة العالمية بالاستناد إلى مراحل تاريخية تطورت خلال عقود بمعزل عن دول العالم في بادئ الأمر وما حتى بنت قواها وظهرت للعالم كدولة ذات قوة ونفوذ عالميين. لذا سأقوم بتقسيم المبحث الحالي إلى مطلبين، أولهما: ماهية السياسة الخارجية الأمريكية، وثانيهما: مراحل تطور السياسة الخارجية الأمريكية.

المطلب الأول: ماهية السياسة الخارجية الأمريكية

لا شك أن دول العالم تسعى إلى حماية أمنها الوطني ومصالحها الاقتصادية وحفظ أمنها القومي، وذلك من خلال تعاونها ومشاركتها في العديد من القضايا العالمية وبناء علاقات ومصالح مع دول العالم لتتمكن من أخذ مكانة واضحة على الصعيد الدولي تمكنها من الظهور وفرض نفسها بقوة لتشابك علاقاتها وربط مصالحها مع دول أخرى في العالم، وعليه فقد عرفت الأكاديمية السورية الدولية للتدريب والتطوير السياسة الخارجية على أنها: "مجموعة الأهداف والسياسات لبلد ما، والتي تحدد كيفية تواصل هذا البلد مع البلدان الأخرى في العالم (الأكاديمية السورية الدولية للتدريب والتطوير، ٢٠١٨، ص: ١).

كما عرّفت عباس (٢٠٠٥) السياسة الخارجية على أنها: "السياسة الخارجية هي إحدى أهم فعاليات الدولة التي تعمل من خلالها لتنفيذ أهدافها في المجتمع الدولي. وتعتبر الدولة هي الوحدة الأساسية في المجتمع، وهي المؤهلة لممارسة السياسة الخارجية بما تملكه من مبدأ السيادة والإمكانات المادية والعسكرية" (عباس، ٢٠٠٥، ص: ١).

وعرفها محمد (٢٠١٦) على أنها: السياسة التي تقوم على مبدأ تحقيق المصالح عبر إدراك مصادر القوة، وتبيان الأهداف التي تسعى النخب الحاكمة إلى تحقيقها من خلال سلوكها السياسي في البيئة الدولية، وترتبط السياسة الخارجية بحجم الإمكانيات الذاتية وحجم الطموح السياسي، إلى جانب تأثير عوامل البيئة الخارجية من قوى ومواقف ومتغيرات ومصالح" (محمد، ٢٠١٦).

أما السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية فيمكن القول بأن ما يحدد سياستها الخارجية يكمن في مدى قدرتها على وضع وضبط خططها الإستراتيجية والسياسية التي تلبى طموحها وأهدافها والمتمثلة في إحكام السيطرة على العالم بأسره وفرض نفسها كأعظم قوة

على وجه الأرض, وذلك لما لديها من القدرات والإمكانات السياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها التي تمكنها من فرض سياساتها الخارجية على العديد من دول العالم. وفي هذا الصدد نجد أن ما يحدد مقياس التفاعل للولايات المتحدة في سياستها الخارجية تجاه الشرق الأوسط على وجه التحديد يكمن في قوة الولايات المتحدة الأمريكية ومصادرها, حيث أن مصادر قوتها تكمن في مواردها الكامنة في الوطن العربي من الطاقة بكافة أشكالها ولا سيما النفط فيها وتفاعلها مع كافة المجالات والأوضاع السياسية عالمياً وفي الشرق الأوسط خصوصاً والمنطقة العربية على وجه التحديد (شرعان وآخرون, ٢٠١٧, ص: ١٢).

وبهذا فإن للولايات المتحدة الأمريكية تأثيراً واضحاً من خلال سياستها الخارجية على العلاقات والتفاعلات الدولية وذلك بسبب ما لديها من قوة وهيمنة واسعة النطاق وإحكام قبضتها على مصادر القوة في شتى المجالات وخصوصاً بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وابتعاده عن المناطق التي تكمن بها مصادر الطاقة, وإدراكها بأن قوتها العالمية تكمن في التركيز على التوازنات الإقليمية والدولية وضمان تربعها على عرش القوة وإبعاد العديد من الدول المتنافسة للوصول إلى مصادر ومعايير القوة وخصوصاً تلك المصادر الكامنة في المنطقة العربية وبشكل أكثر تحديداً مصادر الطاقة في المملكة العربية السعودية (موسى, ٢٠١٥, ص: ٤١).

أضف إلى ذلك الفوضى الكامنة في دول الشرق الأوسط خصوصاً, تلك الفوضى التي تمنع هذه الدول من الوصول ومنافسة أي دولة في الوصول إلى مكانة مرموقة من القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية في الشرق الأوسط, وتجدر الإشارة إلى أن الشرق الأوسط ما هو إلا ساحة للنزاعات والصراعات العالمية التي استقطبتها طبيعة المنطقة ومقدراتها لتصبح منطقة حرب ومنافسة للدول العظمى تتنافس فيما بينها للتمكن من فرض نفسها والاستفادة من الثروات في الدول العربية, وعليه فأنا نجد أن السياسة الخارجية الأمريكية حاضرة بقوة في دول الشرق الأوسط كأحد أطراف النزاع العالمي على مقدرات الأمة ومصادر قوتها (موسى, ٢٠١٥, ص: ٤١).

المطلب الثاني: مراحل تطور السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة تاريخية

للولايات المتحدة الأمريكية تاريخ ليس ببعيد بنت من خلاله سياستها الخارجية التي من خلالها من خلالها سيطرت على كثير من دول العالم, كما أن هذه السياسة لتحقيق أهدافها وتعزيز قوتها مرت بمراحل تاريخية منها (عبد الله, ٢٠١٤, ص: ٧, ٨):

– المرحلة الانعزالية (١٧٧٦-١٩١٤)

تعد هذه المرحلة من أهم مراحل تطور السياسة الأمريكية عموماً والسياسة الخارجية لها تحديداً, إذ شرع الأمريكيين خلال مختلف الحكومات المتعاقبة خلال هذه الفترة على توحيد أراضيهم وقواهم المتفرقة, وبناء إستراتيجية سياسية واقتصادية من شأنها تلبية حاجاتهم ورغباتهم المختلفة وبناء مؤسساتهم التنموية وحماية أمنهم القومي والوطني, وبهذا الشأن فقد وصف جورج واشنطن وهو أول رئيس للولايات المتحدة الأمريكية خلال نهاية حكمه عام ١٧٩٦ بأن سياسة العزلة هي "أكبر قاعدة للتعامل مع الأمم الخارجية", إلا أن جيمس مونرو في ١٨٢٣ أكد على ضرورة التعامل مع الدول الخارجية وبناء علاقات وسياسات خارجية متينة تعمل على حماية مصالح أمريكا الخارجية وكذلك الداخلية, الجدير بالذكر أن فترة العزلة الأمريكية مكنت أمريكا ببناء أنظمتها السياسية وقواها الاقتصادية والعسكرية مع التعامل الحذر مع مجريات الأعمال السياسية الخارجية, الأمر الذي جعل هذه الفترة تمثل أعمال بناء قاعدتها المتينة التي انطلقت منها بسياسة أمريكية خارجية متينة وذات شأن عالمي ملحوظ (أمينة, ٢٠١٥, ص: ١٦, ١٧).

– مرحلة الخروج من العزلة أو مرحلة الحربين (١٩١٤-١٩٤٥)

في هذه المرحلة جرت أحداث فوضوية أسرت العالم بأسره، ونتج عنها الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨، ففي بادئ الأمر لم تحرك الولايات المتحدة ساكناً ونأت بنفسها عن التدخل بهذه الحرب، نظراً لاعتبارها حرب أوروبية ولا شأن لها بها، الأمر الذي أتاح لها سهولة التعامل مع جميع الأطراف المتنازعة، لا سيما بما يخدم مصالحها الاقتصادية والعسكرية من خلال سياستها الخارجية مع النظر إلى الحفاظ على أمنها الوطني، حيث أخذت الولايات المتحدة على عاتقها دور المصلح وتقريب وجهات النظر بين العديد من الأطراف المتنازعة، خصوصاً أن أمريكا رأت أن الدول الأوروبية ليست على وفاق تام فيما بينها إضافة إلى هشاشتها وإمكانية هزيمتها في هذه الحرب، ففي عام ١٩١٦ اقترح الرئيس الأمريكي ويلسون (Wilson) وساطة أمريكية لحل النزاعات بين الدول الأوروبية كالتوترات السياسية والعسكرية بين ألمانيا وفرنسا وغيرها ودخولها طرفاً سلمياً للتعامل مع العديد من الملفات السياسية الأوروبية على وجه الخصوص، الأمر الذي أدى إلى ظهور دور بارز للسياسة الخارجية الأمريكية بشكل واضح وخروجها من طابع العزلة سابق الذكر (محمد، ٢٠١٦، ص: ١)، وما لبث الأمر إلى أن أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية دخول الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٧م، حيث أظهرت الولايات المتحدة قوتها المنيع للعالَم بأسره والتي أنهت الحرب لصالح دول الحلفاء، الأمر الذي أدى إلى ظهور سياسة خارجية قوية لدولة قوية على المستوى العالمي وإنفرادها بتلك القوة على المستوى العالمي، وفرض نفوذها على العديد من دول العالم (شرعان وآخرون، ٢٠١٧، ص: ١٣، ١٤).

– مرحلة السعي نحو الهيمنة العالمية (١٩٣٩-١٩٤٥)،

بدأت هذه المرحلة خلال مجريات الحرب العالمية الثانية؛ إلا أن الولايات المتحدة في بادئ الأمر نأت بنفسها عن التدخل في هذه الحرب على الرغم من استعدادها العسكري واسع النطاق لخوض أي معركة، ولكن سرعان ما دخلت الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية عبر حادثة (بيرل هاربور) ١٩٤١م عندما شنت القوات الجوية اليابانية هجوماً على القاعدة العسكرية الأمريكية في بيرل هاربور في هاواي (شيخو، ٢٠٠٩، ص: ١)، فما كان من الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن أعلنت دخولها الحرب العالمية الثانية وكان الرد سريعاً ومفاجئاً من قبل أمريكا إذ ضربت الأخيرة كل من هوريشيما وناجازاكي بالقنابل النووية، ما أدى ذلك إلى انهيار الدولة اليابانية ووقوع كارثة بشرية هزت العالم بأسره لا يزال آثارها محفورة في عقول اليابانيين والعالم أجمع، أكدت الولايات المتحدة من خلال هذه الضربة العسكرية مدى قوتها العظمى، مما أدى إلى خروج الولايات المتحدة بوزن دولي ذي أهمية ملحوظة عالمي أدى هذا الوزن إلى جعل الولايات المتحدة مؤهلة في الانفتاح العالمي بشكل أكبر ونشر سياستها الخارجية بقوة وفرضها على العديد من دول العالم، ففي هذه المرحلة بدت ملامح السياسة الخارجية الأمريكية كأقوى سياسة خارجية على الرغم من وجود المنافس لها والمتمثل في الشيوعية بقيادة الاتحاد السوفييتي والمتمثل بالمعسكر الشرقي (محمد، ٢٠١٦، ص: ١).

– مرحلة الحرب الباردة ١٩٤٧-١٩٩١

بعد الاستعراض العسكري للولايات المتحدة الأمريكية في الحرب العالمية الثانية، برزت سياستها الخارجية واسعة النطاق لتبني علاقات ومصالح مع العديد من دول العالم وفرض نفسها بأي شكل من الأشكال على دول العالم وخصوصاً على دول الشرق

الأوسط العربية التي لم تجد سبيلاً إلا بناء علاقات مع الولايات المتحدة نظراً لضعفها وعدم قدرتها على مجابهة ما تمليه السياسة الخارجية الأمريكية عليهم، ومن جهة أخرى بدأت السياسة الخارجية الأمريكية بتقديم العديد من المساعدات لدول ذات أهمية إستراتيجية وجغرافية تؤمن الامتداد للسياسة والنفوذ الأمريكي في العالم أجمع، فبعد أن عجزت بريطانيا من دعم وتقديم المساعدات لكل من تركيا واليونان فقد ظهر الداعم الأقوى متمثلاً بالولايات المتحدة بتقديم الدعم للبلدين عام ١٩٤٧، ومنها إلى العديد من الدول التي أعلنت ولاءها للولايات المتحدة كالدول الضعيفة في كل من قارة آسيا وإفريقيا جزاء المساعدات الأمريكية المقدمة لهم، إلا أن المنافس التقليدي للولايات المتحدة متمثلاً بالإتحاد السوفييتي كان دائماً يقف للجانب الأمريكي في المرصاد للتأثير على السياسة الأمريكية الخارجية وكبح جماحها باستمرار (أمينة، ٢٠١٥، ص: ١٨)، الجدير بالذكر أن الإتحاد السوفييتي لم يكن يقل قوة عن الولايات المتحدة سواءً على المستوى العسكري أو السياسي أو الاقتصادي وغير ذلك، الأمر الذي جعل العلاقة ما بين البلدين علاقة تنافس وندية تمثلت في ما يسمى بالحرب الباردة دون تورط أحد البلدين بحرب واسعة النطاق تؤدي بالضرورة إلى دمار البلدين، فاستخدمت الولايات المتحدة الأمريكية في حربها الباردة مع الإتحاد السوفييتي عدة استراتيجيات للحفاظ على قوتها وكيانها العالمي، فتارة واجهت واحتوت تارة أخرى، وأحياناً سياسة الردع الشامل بالإضافة إلى الحرب والمنافسة في المجالات العلمية والتقنية والتطور المستمر لمساعي الحياة المختلفة، دامت التوترات بين الإتحاد السوفييتي والولايات المتحدة قرابة النصف قرن، حتى انتهى الصراع لمصلحة السياسة الخارجية الأمريكية عام ١٩٩٠ وانهيار الإتحاد السوفييتي، لتنفرد الولايات المتحدة الأمريكية بأكبر قوة على وجه الأرض وفرض سياستها الخارجية بقوة دون منازع لها في العالم (شرعان، ٢٠١٧، ص: ١٤).

- مرحلة ما بعد الحرب الباردة: مرحلة الهيمنة

برزت ملامح هذه المرحلة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، حيث برزت الولايات المتحدة كأقوى دولة عالمياً وانفردت بما يسمى بالقطبية الأحادية، ففي هذه المرحلة بسطت السياسة الخارجية الأمريكية نفوذها على العالم بأسره، حيث تفاقم حجم القوة العسكرية واستعمالها في العديد من الدول لتبرهن بالنهاية أن سياستها الخارجية هي صاحبة القرار الأول الذي يتحكم في سياسات الدول واقتصادها وجميع مجالات الحياة بالنسبة لدول العالم وبما يتماشى مع تحقيق أعلى عائد من المصالح القومية للولايات المتحدة الأمريكية (أمينة، ٢٠١٥، ص: ١٩).

- مرحلة الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١)

في سنة ٢٠٠١ أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية حالة الطوارئ في البلاد لأول مرة في تاريخها عندما ضرب الأمن الوطني الأمريكي في الصميم في أحداث الحادي عشر من سبتمبر إذ قامت طائرات مدنية بالاصطدام ببرجي التجارة العالمية في نيويورك، حيث أُعتبرت هذه الحادثة الأسوأ في تاريخ الولايات المتحدة بعد حادثة بيرل هاربور، فأن الاتحاد السوفيتي وضغط السياسة الخارجية الأمريكية وشنها الحروب على دول المنطقة العربية التي بلا شك تعتبر سوقاً اقتصادياً للولايات المتحدة، كما أن هذه الأخيرة اعتبرت دول الشرق الأوسط وخصوصاً العربية منها عدواً يجب محاربته بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، الأمر الذي أدى إلى انفجار بعض الجهات العربية والإسلامية (عجيلة، ٢٠١٠، ص: ١٠٩).

إذ أن ضرب برجي التجارة العالمية يُعد من أهم أسباب تغيير السياسة الخارجية الأمريكية، إذ تمثل هذه الأبراج أهم الرموز الاقتصادية والعسكرية وكذلك السياسية الأمريكية، الأمر الذي حتم على السياسة الأمريكية أن تقع في أصعب مراحلها

السياسية، فكيف لأقوى دولة عالمياً أن توضع في ذلك الموضع، وعليه فقد ظهرت السياسة الخارجية الأمريكية بثوب جديد ينادي بمحاربة الإرهاب العالمي على حد وصفها له، ومنه أعلنت الولايات المتحدة حالة الحرب الدائمة على ذلك الإرهاب في أي مكان في هذا العالم، الأمر الذي أتاح لها التدخل بشكل أكبر في سياسات الدول وشؤونها الداخلية وفرض سيطرتها العسكرية في العديد من دول العالم (محمد، ٢٠١٦، ص: ١).

— مرحلة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر

لا شك أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر سوغت للولايات المتحدة الأمريكية التدخل بشكل أكبر من سابقه بحجة محاربة الإرهاب العالمي، فقد انتهجت السياسة الخارجية الأمريكية نهجاً عسكرياً معادياً للشرق الأوسط على وجه الخصوص، حيث دخلت الولايات المتحدة دولاً شرقاً أوسطية وعربية كالعراق وأفغانستان وتدخلها بالثورات العربية لغرض محاربة الإرهاب على حد تعبيرها مثل سوريا، ولكن تفاجئ العالم أن الهدف لم يكن محاربة الإرهاب وإنما تحقيقاً للمصالح الأمريكية في المنطقة ووضع يدها على مقدرات وثروات الدول العربية، فكانت سياسة خارجية معادية للعرب والمسلمين في أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ونظراً منها أنه لا ينبغي أن يكون هناك أي ردة فعل للعرب والمسلمين في سياستها عليهم وإن كانت مجحفة في حقهم، وسارت السياسة الخارجية الأمريكية في طريق سمته محاربة الإرهاب الذي ثبت أقدام الولايات المتحدة في المنطقة العربية بشكل أكبر وسيطرتها على مساعي الحياة ومجالاتها المختلفة في المنطقة العربية، ولا زالت السيطرة الأمريكية والتحكم بالسياسات العربية والإقليمية الشرق أوسطية ترمي بضلالها على المنطقة بشكل ملحوظ (عجيلة، ٢٠١٠، ص: ١٤٣).

فبلا شك أن الدول العربية تمثل للولايات المتحدة الأمريكية جملة من المصالح والأهداف التي تطمح السياسة الخارجية الأمريكية لتحقيقها، فقد جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر كتأشيرة دخول دائمة للجانب الأمريكي في بسط ذراعية على المنطقة العربية ومقدراتها دون منازع، كما أوكلت هذه السياسة لإسرائيل وهي العدو التاريخي للعرب والمسلمين، فقد أعطتها الولايات المتحدة دور الوكيل عنها في المنطقة، ونظر العديد إلى هذه السياسة بأنها استفزازية لمشاعر العرب والمسلمين على حد سواء، ولا زالت هذه السياسة الأمريكية ترمي بضلالها على المنطقة العربية دون أي اعتراض يُلمس من أي جهة، من هنا فقد ارتأت السياسة الخارجية الأمريكية أن مصالحها الاقتصادية والحيوية والعسكرية تقبع في الوطن العربي، كما أن مصالحها الجيوسياسية والإستراتيجية تقبع هي الأخرى في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، فهذه هي السياسة الخارجية الأمريكية تبدو واضحة في الأذهان تجاه منطقة الشرق الأوسط عموماً والوطن العربي على وجه الخصوص (خرسة، د.ت، ص: ٧٢).

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية: الأهداف والمحددات في الشرق الأوسط

لا شك أن السياسة الخارجية الأمريكية تولى جل اهتمامها لمنطقة الشرق الأوسط أكثر مما هو الحال في العديد من دول العالم، وعلى وجه التحديد نجد أن اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية ينصب في المنطقة الإقليمية العربية، ذلك أن دول الإقليم العربي يُعد الهدف الأكبر الذي يطمح إليه القاصي والداني من الدول العظمى لما يتمتع به العالم العربي من مقدرات وثروات من شأنها أن تستقطب الأطماع الأمريكية، لذا فإن الوطن العربي خصوصاً يعتبر هدفاً عظيماً تتوجه إليه السياسة الخارجية الأمريكية بكل ما لديها من قوة، أضف إلى ذلك سعي الإدارة الأمريكية إلى كسر شوكة العرب والمسلمين، إذ أن هذه الدول وإن اتحدت واستخدمت مواردها الطبيعية وطاقاتها المختلفة ستؤثر على القوى العظمى عالمياً، لذا فإن السياسة

الخارجية الأمريكية تولى الوطن العربي أهمية كبرى سعياً منها إلى ضمان استمرار قوتها العالمية ونفوذها بالإضافة إلى حصولها على الطاقة التي تجعل منها قوة عالمية منيعة لذا فهي تسعى لتحقيق أهدافها على الساحة العربية مع أخذها بالاعتبار المحددات التي ترافق تنفيذ سياستها الخارجية في المنطقة، وبناء على ما سبق يمكن تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين أولهما: أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، وثانيهما: محددات السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط

المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط

لعل نجاح السياسة الخارجية الأمريكية يكمن في رسمها لأهدافها السياسية والاقتصادية والعسكرية من خلال خطط إستراتيجية طويلة الأمد يتم تنفيذها بحذر مع الأخذ بعين الاعتبار بقائها في مقدمة الدول فيما يخص القوة العالمية، كما يعتبر الشرق الأوسط والمنطقة العربية تحديداً المكان الأنسب لتحقيق تلك الأهداف، حيث تتلخص أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية في النقاط التالية:

– توفير الدعم السياسي لدولة إسرائيل وحمايتها من أي تهديد محتمل من جانب الدول العربية الطامحة إلى تحرير الأراضي المحتلة من فلسطين، مع ضبط التوازنات العسكرية الإسرائيلية مع تلك العربية مع ضمان تفوق القوة العسكرية لإسرائيل (سرور، ٢٠١٠، ص: ٦٧).

- استمرار بناء القوة الأمريكية بالاعتماد على مصادر القوة العربية متمثلة بالنفط العربي واستمرارية ضخ ذلك النفط إلى الشرايين الأمريكية، بالإضافة إلى ضخ النفط أيضاً إلى الدول الأوروبية بأسعار رمزية لمنع دخول روسيا كمصدر للنفط للدول الأوروبية وتنشيط اقتصادها.
- توفير الدعم العسكري واللوجستي للدول الموالية للنظام الأمريكي في المنطقة العربية، وذلك من خلال دعمهم عسكرياً وتدريب مواردهم البشرية بحسب ما تقتضيه الحاجة لذلك بحيث لا تشكل هذه الموارد وذلك الدعم أي تهديد لدولة إسرائيل (نجار، ٢٠١٢، ص: ٥٢).
- ضرورة بناء علاقات وتحالفات عديدة في المنطقة العربية واحتوائها لمنع أي تحرك روسي في المنطقة ووضع الجانب الروسي في الزاوية دون تلبية طموحه في المنطقة العربية وعزله عن مصادر القوة والطاقة في المنطقة (نجار، ٢٠١٢، ص: ٥٢).
- العمل باستمرار لجعل الوطن العربي سوقاً استهلاكياً للمنتجات الأمريكية، وذلك من خلال تنشيط الجانب الاقتصادي وبناء قاعدة اقتصادية بين دول الخليج والولايات المتحدة، وذلك من خلال سياسة تبادل المنافع، إذ تقدم دول الخليج النفط للولايات المتحدة مقابل منتجات وصناعات تقنية وعسكرية وما إلى ذلك من صادرات أمريكية (نجار، ٢٠١٢، ص: ٥٢).
- محاولة إعادة هندسة التوجهات الفكرية على الساحة العربية وذلك من خلال إضفاء طابع الديمقراطية والانفتاح في المجتمعات العربية والنأي بعيداً عن المثل والقيم والأعراف والعادات والتقاليد العربية بالإضافة إلى تهميش الدين، نظراً من السياسة

- الأمريكية أن في ذلك ضماناً لتخلي الشعوب العربية عن العديد من الأفكار الارهابية وتحقيقاً لعدم إعادة حوادث مشابهة لحادثة الحادي عشر من سبتمبر.
- إنشاء مشروع الشرق الأوسط الجديد من خلال سياسة الاحتواء التي من شأنها ضبط التوازن الإقليمي بين العرب والمسلمين من جهة وبين الجانب الإسرائيلي من جهة أخرى مع ضمان عدم وصول الطرفين لحل منطقي يصب في مصلحة الجانب العربي، وذلك من خلال إجبار الدول العربية على تطبيع علاقات مع الكيان الصهيوني ضمن معاهدات سلام مع تخلي الفلسطينيين عن أراضيهم المحتلة بما في ذلك الأراضي العربية الأخرى كالجولان، ومن جانب آخر تطمح الولايات المتحدة إلى تسوية تدخلها واحتلالها لأي دولة تناهض سياستها الخارجية كالعراق على سبيل المثال، والتحكم بالسياسات العربية وإعطاء القوة لجانب دون آخر ونزعها من جانب آخر لتضبط مقاييس القوة والنزاعات في المنطقة العربية وبقائها مهيمنة على كافة المجالات والسياسات العربية، كدعم المعارضة في دولة عربية ضد نظام الحكم، ومن ثم دعم نظام الحكم ضد أنظمة الحكم.
- العمل على تهميش الهوية العربية وإذابتها في المنطقة العربية، وذلك من خلال إعطاء أدواراً لدول وجنسيات مختلفة في الوطن العربي لتتدخل في الشأن العربي بشكل واضح كالجنسيات الفارسية والتركية والإسرائيلية والأفغانية والكردية ودعم هذه الدول لتكون لها كلمة الفصل في سياسات الدول العربية مع القضاء على الهوية العربية وثقافتها، والقضاء على القومية العربية.
- ضمان انشغال الدول العربية شعوباً وأنظمة في قضايا عربية وإقليمية كالصراع الإسرائيلي، والعربي الطائفي والحريات والعديد من القضايا الأخرى وإثارة الفوضى

- التي تمثل بالنهاية تشتيت العقل العربي والنأي به بعيداً عن السياسات الدولية والركب العالمي بما فيه من تطورات وسبل الحياة المختلفة (عفيفي، ٢٠١٢، ص: ٥٣ - ٥٦).

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط

هناك العديد من المحددات المرتبطة بالسياسة الخارجية الأمريكية حيال منطقة الشرق الأوسط بشكل عام وتجاه الوطن العربي على وجه الخصوص، إذ تمثل هذه المحددات كل من المحددات الداخلية وكذلك الخارجية، هذه المحددات من شأنها أن تؤثر على مجريات السياسة الخارجية الأمريكية في التعامل مع تلك الدول كما تحدد سلوك تلك السياسة في بناء الخطط الإستراتيجية وعمليات صنع واتخاذ القرارات للولايات المتحدة في المنطقة، وعليه فإن محددات السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط تتمثل فيما يلي:

أولاً: المحددات الداخلية: تتمثل المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الأمريكية بأبعادها هي التي تصدر من الداخل الأمريكي والتي تمثل أوضاعها السياسية الداخلية والاقتصادية مما يؤثر خططها الإستراتيجية، حيث تتمثل العوامل الداخلية بشكل أكثر وضوحاً من الرأي العام والإعلام وجماعات المصالح الإسرائيلية وكذلك مراكز الأبحاث واليمين المحافظ، وفيما يلي تفصيلاً لكل منها (عمر، ٢٠٠٥، ص: ٩):

- الرأي العام

يُعرف الرأي العام على أنه: "حصيلة أفكار ومعتقدات ومواقف الأفراد والجماعات إزاء شأن من الشؤون التي تمس النسق الاجتماعي كأفراد وتنظيمات ونظم والتي قد تؤثر نسبياً أو كلياً بمجريات أمور الجماعة الإنسانية على النطاق المحلي والدولي"، وعليه فإن للرأي العام الأمريكي دوراً في السياسة الخارجية الأمريكية المتبعة في

مجريات وأحداث الشرق الأوسط, فعلى سبيل المثال, إن ما يحدد العلاقات العربية الإسرائيلية ما هو إلا قرارات السياسة الخارجية الأمريكية المتأثرة من الرأي العام الأمريكي, وبشكل أكثر وضوحاً فأن الرأي العام الأمريكي يؤخذ بالحسبان من النخبة الحاكمة لتمثيل هذه الآراء سياسات خارجية من شأنها تغيير مسارات العلاقات الدولية والإقليمية بين الدول العربية وإسرائيل, وترجم هذه الآراء من خلال الضغط على الدول العربية للمبادرة باتخاذ سياسات معينة أو التطبيع مع الجانب الإسرائيلي أو تجاوز قضايا خلافية بين الجانبين, وأن المتتبع لشؤون السياسة الخارجية الأمريكية سيعلم بلا شك أن نواتها المتمثلة بالرأي العام الأمريكي يسعى جاهداً إلى أن يحفز الجانب الإسرائيلي وينمي مصالحه المختلفة على حساب الجانب العربي عموماً وعلى حساب دولة فلسطين على وجه الخصوص (أبو الرب, ٢٠١٧, ص: ٨٢, ٨٣).

— وسائل الإعلام

تعتبر وسائل الإعلام الأمريكية المحرك الأول للسياسة الداخلية والخارجية, إذ أن السياسة الخارجية القائمة على وسائل الإعلام تستمد قوة قراراتها من انطباق المجتمع المحلي حول الوضع الإقليمي العربي الذي ترسم صورته وسائل الإعلام الأمريكية, لذا فأن وسائل الإعلام تشكل مكانة كبرى في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية, وعليه فإن عملية صناعة الإعلام الأمريكي تعتبر من أهم محركات السياسة الداخلية التي تلعب دوراً بارزاً في صناعة السياسة الخارجية, لذا فالولايات المتحدة من أكثر دول العالم تطوراً فيما يخص صناعة وسائل إعلام من تقنيات ووسائل حديثة من شأنها أن تحاكي العقول الأمريكية بما يتماشى مع ثقافتهم وطرحها قضايا محورية من شأنها أن تبين للشعب الأمريكي القرارات التي ينبغي أن يتخذها الشعب والتي ترمي إليها

الحكومة الأمريكية, وبالتالي يمكن لوسائل الإعلام الأمريكي أن تحصل على تأييد الشعب الأمريكي إزاء القضايا والسياسات التي تريد تنفيذها في المنطقة العربية لتبرر لنفسها التصرفات التي تريد تنفيذها على الساحة العربية بشكل خاص (غنيم, ٢٠١٣, ص: ٤٣).

– جماعات المصالح

يمكن تعريف جماعات المصالح والتي تمثل أهم المؤثرات والمحددات الداخلية للسياسات الخارجية الأمريكية على أنها تلك الجماعات الغير رسمية كالنقابات والجمعيات, والتي تؤثر مباشرةً على مجريات العمل السياسي في الولايات المتحدة ذلك أن تلك الجماعات تمثل مصدر قوة في البلاد من شأنها أن تفرض على الحكومة الأمريكية مطالب سياسية تعكس حاجيات ورغبات المواطنين, والجدير بالذكر أن تلك الجماعات يرأسها أطراف تحمل للمنطقة العربية العداء كما تحمل في قراراتها مصالح وأهداف تسعى إلى تحقيقها على حساب الجانب العربي, حيث يتزعم تلك الجماعات أشخاص يمثلون الجانب الإسرائيلي في المقام الأول, بالإضافة إلى مشاركة الجماعات الإسرائيلية لجماعات أمريكية تحمل ذات الفكر والأيدولوجيا والقومية وأحياناً الأفكار الدينية, يبدو أن تلك الجماعات نجحت باسمرار في إقناع الجانب الأمريكي بالعديد من المشاريع في الوطن العربي, ذلك أن الرؤى لكل من الجانبين يحملان نفس الهدف والمتمثل في تهميش الوطن العربي وسلبه مقدراته وثرواته والسيطرة على أراضيه والهيمنة على سياساته المختلفة, ومن أهم تلك الجماعات لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية, المنظمة الصهيونية في أمريكا (عفيفي, ٢٠٠٥, ص: ٣٧, ٣٩).

– مراكز الفكر والأبحاث

يمكن تعريف مراكز الفكر والأبحاث الأمريكية على أنها "مؤسسات غير حكومية لا تهدف إلى الربح تعمل على دراسة السياسات العامة", وتمثل هذه المراكز أيضاً أحد

أهم المحددات التي تؤثر على مجريات العمل السياسي للسياسات الخارجية الأمريكية، ومن أهم مراكز الفكر والأبحاث الأمريكية معهد بروكنجز، مؤسسة كارنيجي الوقفية للسلام العالمي، مؤسسة هيريتيج ومجلس العلاقات الخارجية، حيث تشكل هذه المراكز جانباً لا يقل أهمية عن المحددات الداخلية السابقة ولعل هذا المحدد يعتبر الأكثر أهمية في عملية رسم السياسات وعملية صنع القرارات في السياسة الخارجية الأمريكية، فمن شأن هذه المراكز أن تعمل على خلق اتجاهات ورؤى وكذلك أفكار حول قضايا إقليمية ودولية مع وضع التدابير والبدائل المحتملة في حال تغيير الخطط الإستراتيجية للسياسات الخارجية الأمريكية، بالإضافة إلى طرح قوائم تحتوي أسماء لخبراء سياسيين للعمل في الحكومة ومساعدة متخذي القرار، بالإضافة إلى تنشيط العقول والأفكار وتثقيف الشعب الأمريكي لبناء معرفة حول القضايا الإقليمية والعربية بناء على ما يتناسب مع متطلعات الحكومة الأمريكية، كإعطاء الحق للولايات المتحدة بامتلاك الثروات العربية كالنفط (أبو الرب، ٢٠١٧، ص: ٨٦، ٩٠).

– العامل الديني

لا شك أن العامل الديني من أهم محددات السياسة الخارجية الأمريكية، فعلى الرغم من أن الدستور الأمريكي يحتم على ضرورة فصل الدين عن الدولة، إلا أن السياسة الأمريكية تعمل على محاربة الدين الإسلامي سواءً في الداخل الأمريكي أو في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى استناد تلك السياسة على الديانة الأمريكية وهي المسيحية في مواجهة المسلمين في المنطقة العربية، لعل ذلك يبدو واضحاً في خطاب بوش الابن عند غزو العراق بقوله (إنها حرب صليبية)، على الرغم من اعتذاره عن هذه العبارة فيما بعد، فالدين يُعد من أهم محاور السياسة الخارجية الأمريكية ومكوناً رئيسياً في مستوياتها المختلفة، ولعل أهم الديانات التي تُشكل السياسة

الخارجية الأمريكية تكمن في اليهودية والمسيحية الأصولية والإنجيلي اللتان يعتبران أن الجانب الإسلامي هو العدو الذي ينبغي محاربته في عقر داره وتجريده من جميع وسائل القوة وسبل الحياة ومجالات التطور العلمي والثقافي وخير مثال على ذلك، سلب المقدرات النفطية من العراق ومحاولة وضع يدها على مقدرات الدول النفطية الأخرى (نجار، ٢٠١٢، ص: ٥٦، ٥٧).

ثانياً: المحددات الخارجية: وهي المحددات التي تقع خارج حدود الولايات المتحدة الأمريكية والتي تشكل ملامح توزيع القوى سواءً الدولية أو الإقليمية حيث تبدو هذه السياسة واضحة في المنطقة العربية من خلال توزيع تلك القوى حسب ما تراه السياسة الأمريكية مناسباً بالإضافة إلى تلك المحددات التي تضمن للولايات المتحدة حصولها على مصادر الطاقة والقوة في المنطقة العربية. ومن تلك المحددات ما يلي (عمر، ٢٠٠٥، ص: ٩):

– بنية النظام الدولي

لعل من أهم محددات السياسة الخارجية الأمريكية تكمن في بنية النظام الدولي، إن المتطلع لشؤون السياسات الدولية الخاصة بالدول العظمى يجد أن التصرفات للسياسات الخارجية الأمريكية كانت تتأثر بشكل واضح بسياسات الاتحاد السوفيتي قبل عام ١٩٩٠، إلا أن أفراد الولايات المتحدة بالقوة على الساحة الدولية مكن سياستها الخارجية من الإقدام على نهج الطرق والسياسات والسلوكيات التي تخدم مصالحها القومية في الوطن العربي دون وجود أي منازع أو منافس لها في الساحة الإقليمية العربية وكذلك الدولية، وعلى الرغم من ذلك نجد في عديد من الأحيان وجود دول من شأنها أن تؤثر على مجريات العمل السياسي للسياسة الخارجية الأمريكية كسياسة كوريا الشمالية المناهضة للسياسة الأمريكية، وكذلك الحكومة العراقية أبان حكم حزب البعث بالإضافة إلى السياسة التركية، كل تلك الأنظمة وبنيتها

السياسة تجبر السياسة الخارجية الأمريكية من التأييد في بناء مشاريعها السياسية والاقتصادية في المنطقة العربية خصوصاً وفي الشرق الأوسط عموماً، الأمر الذي دعا الولايات المتحدة إلى انتهاج سياسات خارجية حديثة من شأنها خلق توازن للقوى بين الدول العربية والإقليمية في الشرق الأوسط، تلك السياسات تعطي القوة للدول المناصرة للولايات المتحدة وتنزعها ممن يناهضون سياساتها، من هنا فإن بنية النظام الدولي يشكل أكبر محدد للسياسات الخارجية الأمريكية في الوطن العربي والمملكة العربية السعودية تحديداً (نجار، ٢٠١٢، ص: ٥٩).

٢- المصادر الحيوية المتمثلة بالنفط العربي في الشرق الأوسط

تعتبر منطقة الشرق الأوسط عموماً والمتمثلة بالدول العربية فيها من أهم المناطق الحيوية للدول العظمى في العالم، إذ أن المنطقة العربية تبعث الحياة في شرايين الدول العظمى لما تملكه من مصادر حيوية متمثلة بالنفط العربي الذي تسعى إلى امتلاكه الولايات المتحدة الأمريكية إنتاجاً وإستهلاكاً، والجدير بالذكر أن ما يحدد السياسة الخارجية الأمريكية في الشأن العربي هو تطلعها إلى وضع يدها على النفط العربي فهذا هي تشن الحرب على العراق وتحويل مقدراتها النفطية لمصلحتها، ونجدها هناك تعقد صفقات مع المملكة العربية السعودية وعينها على نفط المملكة، ونجد ذلك بشكل واضح في خطابات وسياسات الإدارة الأمريكية، تجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة ذات القوة والنفوذ والسطوة خلال عقود قد غيرت سياستها الخارجية عند اكتشاف النفط العربي، حيث بدأت بإرسال لجان ومجموعات منها تعليمية وأخرى تبشيرية وغيرها تدريبية وصحية والعديد من المجالات للبلاد العربية عوضاً عن تنشيط التبادل الاقتصادي بين الجانبين كانت تلك اللجان تظهر على شكل مساعدات للدول العربية ولكنها كانت تحمل مجموعات من المستشرقين العاملين على التعرف

على ثقافات العرب وغزوها، فالهدف من هذه السياسة لم يكن لمساعدة الوطن العربي ورفع إمكانياتها العسكرية والاقتصادية والسياسي، ولكن كان الهدف هو النفط العربي بلا شك، وعليه يعتبر النفط العربي من أهم محددات السياسة الخارجية الأمريكية الذي يجبرها على إتباع سياسات مختلفة في كل حين، ولكن السياسة الأمريكية تنساق إلى تلك السياسات لأنها في نهاية المطاف ستحصل على هدفها النهائي وإن غيرت سياساتها الخارجية (صالح، ٢٠١٥، ص: ١٧١).

— إسرائيل

لا شك أن دولة إسرائيل تمثل المحدد الخارجي الأول والأهم للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، ذلك أن السياسة الأمريكية لا تتخذ أي قرار يضر بالمصالح الإسرائيلية، كما أن جل أهداف السياسة الأمريكية في المنطقة العربية تكمن في تأمين الأمن والأمان والمحافظة على الكيان الإسرائيلي، كما لا يختلف اثنان على أن المصدر الأول للقوة الإسرائيلية في المنطقة مصدره السياسة الأمريكية التي تمد الكيان الإسرائيلي بجميع وسائل القوة سواء السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية وغير ذلك، فتعمل الولايات المتحدة على بناء علاقات ودية بينها وبين الدول المحافظة على الكيان الإسرائيلي وتقدم لها الدعم أيضاً كالدولة المصرية على سبيل المثال، كما تهدد وتشجب السياسة الأمريكية أي طرف يحمل العداء لإسرائيل وأحياناً تفرض التدخل العسكري على تلك الدول مثل الجمهورية السورية.

— الحرب على الإرهاب

في عام ٢٠٠٢ أعلنت السياسة الخارجية الأمريكية ضرورة وجودها في المنطقة العربية خصوصاً وفي الشرق الأوسط عموماً لغرض محاربة الإرهاب، فهذه الحرب تُعد ضروريات تشكيل ومحددات السياسة الخارجية الأمريكية، وعليه فقد شرعت

الولايات المتحدة الأمريكية ببناء علاقات دولية من شأنها تسويغ التواجد العسكري لها ولدول عظمى في المنطقة العربية لمحاربة الإرهاب وبناء مؤسسات أمنية ودعمها في المنطقة العربية وذلك للحفاظ على الأمن القومي الأمريكي ومصالحه في المنطقة العربية (أبو الرب, ٢٠١٧, ص: ٩٦, ٧٩).

الفصل الثاني

الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط والسياسة الخارجية الأمريكية

للأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط أهمية عظمى على المستوى العالمي، فلا شك أن هناك العديد من دول العالم يطمحون لرؤية شرق أوسط آمن وبنعم أهله بالأمن والسلام، إلا أن هناك دولاً عظمى وأخص بالذكر الولايات المتحدة الأمريكية لا تبغ أن ترى شرق أوسط آمن ومستقر تنتج عن مفاهيم الأمن فيه معاني القوة والسيطرة على المنطقة، أي سيطرة العرب خصوصاً على دولهم، لأن في ذلك زوال للوجود الأمريكي في المنطقة الذي طرح نفسه منذ البداية في الشرق الأوسط لتسوية النزاعات والصراعات فيه، إلا أن المتبع للوجود الأمريكي في الشرق الأوسط، يدرك أن هذا الوجود ما هو إلا لتحقيق المصالح الأمريكية المتمثلة ببناء الاقتصاد الأمريكي على حساب الوطن العربي وهو قلب الشرق الأوسط النابض بما فيه من مقدرات وثروات وجغرافيا وغيرها من المزايا التي لا تريد الولايات المتحدة الابتعاد عنها، أضف إلى ذلك طموح الولايات المتحدة من تمكين دولة إسرائيل في المنطقة وتحقيق أمنها بأي شكل من الأشكال، بالإضافة إلى تدمير أي قوة عربية من شأنها أن تززع الوجود الأمريكي في المنطقة، وللتعرف على أسس ومبادئ الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط والدور الأمريكي فيه، فقد قمت بتقسيم الفصل الحالي إلى مبحثين، أولهما: ماهية الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط والعوامل المؤثرة به، وثانيهما: تأثير السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية على الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط: السعودية دراسة حالة.

المبحث الأول: ماهية الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط والعوامل المؤثرة به

للأمن القومي أهمية عظمى في حياة الأمم والشعوب، فمن شأن الأمن الإقليمي أن يمنع العديد من النزاعات والمتغيرات الإقليمية التي من شأنها أن تؤدي إلى زعزعة الأمن الداخلي لدول الإقليم كافة، بالإضافة إلى جلب العديد من الكوارث الإنسانية التي شهدتها التاريخ على

مر العصور جراء افتقاد معاني الأمن والأمان على مستوى الدول ضمن الإقليم الواحد، وفي هذا المقام تجدر الإشارة إلى أن الإقليم الذي يضم الوطن العربي والمتمثل بالشرق الأوسط يعاني من تدني مستويات الأمن الإقليمي لعدد من الأسباب، لعل من أهمها تدخلات الدول العظمى في شؤون الإقليم في الشرق الأوسط خصوصاً، كما أن هناك عدداً من العوامل التي تؤثر بشكل واضح على الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط سأتطرق إليها في هذا المبحث، لذا فسوف أقوم بتقسيم المبحث الحالي إلى مطلبين أولهما: ماهية الأمن الإقليمي والشرق الأوسط، وثانيهما: الاستراتيجيات الأمنية تجاه الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط والعوامل المؤثرة به طبقاً للتدخل الأمريكي: السعودية دراسة حالة.

المطلب الأول: ماهية الأمن الإقليمي والشرق الأوسط

يرتبط مفهوم الأمن القومي في أيامنا هذه ومنذ عقود بالشرق الأوسط ارتباطاً وثيقاً، ذلك أن منطقة الشرق الأوسط تعاني ركافة في منظومة الأمن القومي منذ سنوات طويلة، والجدير بالذكر أن الشرق الأوسط هو الساحة التي طالما عرفت بأنها منطقة صراعات على المستوى المحلي والإقليمي وكذلك الدولي، كيف لا وهي أحد عناصر ومكونات النظام الدولي ككل، وعليه فعندما نذكر مصطلح الشرق الأوسط فأول ما يتبادر للأذهان الأمن الذي تلاشت صورته ومعانيه في المنطقة، لذا سأقوم خلال المطلب الحالي للتعرف وبشكل موسع على كل من الأمن القومي وأيضاً مصطلح الشرق الأوسط من خلال فرعين أولهما: ماهية الأمن الإقليمي، وثانيهما: ماهية الشرق الأوسط.

الفرع الأول: ماهية الأمن الإقليمي

لا شك أن الأمن بجميع معاييرهِ يُعد ذو أهمية كبرى في حياة الأمم والشعوب، فنجد هناك من ينادي بالأمن الوطني، وهناك من ينادي بالأمن الإقليمي، وغيره بالأمن الدولي، وعليه فإن جميع مصطلحات الأمن ومسمياتها تدور حول تحقيق السلم والطمأنينة بين الشعوب والدول وتحقيق الحياة الهادئة على المستوى الإقليمي والعالمي، وعليه يمكن تعريف الأمن على النحو التالي (صايبغ، ١٩٩١، ص: ٢، ٣):

يُعرف الأمن على أنه: "الحالة التي يكون النقاش فيها دائراً حول السعي للتحرر من التهديد".

كما يُعرف بأنه: أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء".

ويُعرف الأمن أيضاً بأنه: "ذلك الشعور الذي من خلاله يتم الإحساس بالأمان والمرتبط بغياب التهديد وغياب هاجس الخوف وتوفير الحق في البقاء من خلال التحرر من المخاطر التي تهدد وجوده" (بوزناد وأحسن، ٢٠١٦، ص: ٢٠).

وعليه فإن مفهوم الأمن الإقليمي ليس وليد اللحظة أو جاء محض صدفة، بل هو مطلب بشرية منذ القدم، ومع تقدم الزمن وتعدد الظروف والمتغيرات الإقليمية والدولية والتي كانت مجحفة بحق البشرية، كان للأمن الإقليمي الذي هو أحد عناصر الأمن العالمي، أصبح ضرورة ملحة على الشعوب والدول وعلى العالم بأسره، وعليه ولتحقيق الأمن والسلم العالميين، كان لا بد من تحقيق الأمن على المستوى الإقليمي في بداية المطاف، ذلك أن معالجة المشكلة الأمنية بشكل جزئي قد تجدي نفعاً في النهاية ويعم الأمن العالم بأسره، ذلك أن التهديدات التي تعاني منها دولاً إقليمية وخصوصاً دول الإقليم في منطقة الشرق الأوسط والدول العربية تحديداً أصبحت ظاهرة تعاني منها المجتمعات العربية والإقليمية والعالمية على حد سواء، الأمر الذي جعل الأمن الإقليمي أحد أهم معطيات العصر الحديث (عامود، د. ت، ص: ١، ٢).

بناءً على ما سبق، يمكن تعريف الأمن الإقليمي على أنه: "إصطلاح أكثر حداثة برز بشكل واضح ما بين الحربين العالميتين ليعبر عن سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى من خلال وضع تعاون عسكري وتنظيمي لدول ذلك الإقليم إلى منع أي قوة أجنبية أو خارجية من التدخل في ذلك الإقليم، وأن جوهر تلك السياسة هو التبعية الإقليمية من جانب، والتصدي للقوى الدخيلة على الإقليم من جانب آخر، وحماية الوضع القائم من جانب ثالث".

وأيضاً يُعرف الأمن الإقليمي على أنه: "اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف، وصولاً إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد مصادر التهديد وسبل مواجهتها" (بوزناد وأحسن، ٢٠١٦، ص: ٢٢).

أما بالنسبة للأمن الإقليمي العربي، فيتم تعريفه بأنه: مجموعة من الإجراءات التي يمكن أن تتخذ للمحافظة على أهداف وكيان وأمان المنطقة العربية في الحاضر والمستقبل، مع مراعاة الإمكانيات المتاحة وتطويرها، أي استغلال المصادر الذاتية للأمة العربية وجعلها الأساس في بناء القدرة وإدراك المتغيرات التي تحدث من حولنا وفي داخلنا العربي" (الشكري، ٢٠١٢، ص: ٥١٨).

تجدر الإشارة إلى أن أي خطر يحول دون تحقيق الأمن والأمان لأي دولة، لا يعني أن هذه الدولة هي من ستعاني من الاضطرابات الأمنية، فعلى الرغم من رسم الحدود بين الدول إلا أن الخطر لا يعرف الحدود، فهو يجوب المناطق باحثاً عن الخراب، وكذلك الأمر بالنسبة لدول الإقليم، فلا تعاني دولة ما من الإرهاب والحروب، وإنما يمتد أثره بالعدوى لتصل الدول المجاورة ودول الإقليم كافة، والأمر مشابه جداً للنظام العالمي، فالأمن وإن فُقد من إقليم ما، فهو بالضرورة سيؤثر على الأمن والسلم العالميين، لذا نجد معظم الدول تسعى لتحقيق الأمن وخصوصاً في المناطق التي أصبحت ساحات للصراعات الإقليمية والدولية وبشكل أكثر تحديد في المنطقة الإقليمية التي تضم الشرق الأوسط، فكل دولة في العالم تسعى للأمن وتحقيقه،

ولكن على طريقتها الخاصة، فهناك من يريد بث الأمن والأمان بالمعنى الحقيقي وإنهاء جميع الصراعات في الإقليم الواحد وبالعالم بأسره، وهناك من يحكم سيطرته على موازين القوى كي لا يمتد النزاع والصراع إلى خارج الإقليم، فمصطلحات الأمن الإقليمي منتشر في العالم أجمع، ولكن تختلف طرق تحقيقه خصوصاً في الشرق الأوسط وأشير بذلك إلى الدول العربية على وجه التحديد (سامية، ٢٠٠٨، ص: ١٢).

الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي قد طرحت نفسها كشريك في الكثير من المجالات في منطقة الشرق الأوسط، لعل من أهم تلك المجالات، هو المجال الأمني على مستوى الإقليم وخصوصاً منطقة الشرق الأوسط، حيث وضعت الولايات المتحدة مراكز عسكرية ونقاط أمنية في المنطقة من شأنها حفظ السلام والأمن الذي يوفر الحماية لمصالحها القومية ولدولة إسرائيل على وجه التحديد، فالأسطول البحري العسكري الأمريكي في منطقة البحر المتوسط، جاء ليحقق الأمن لمنطقة أوروبا والدول الأوروبية ذات الشراكة السياسية والإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، أضف إلى ذلك المناطق العسكرية الأمريكية في الخليج العربي التي من شأنها تأمين مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، وإبقاء دول الخليج تحت أنظار الولايات المتحدة الأمريكية وضبط أي نشاط خارج عن الإرادة الأمريكية في المنطقة، لعل الدور الأمني للولايات المتحدة في الشرق الأوسط ما جاء إلا نتيجة لحماية المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط وحماية للدول الحليفة لها، عوضاً عن توفير الأمن والسلم للشعوب العربية، فكل طرف ينادي بالأمن الإقليمي الذي يخدم مصالحه القومية دون توفير الأمن الإقليمي لدول الإقليم وخصوصاً دول الشرق الأوسط وشعوبها (العايب، د.ت، ٢، ٣).

وللبعد الإقليمي عدة أشكال تتمثل فيما يلي:

- الدفاع الجماعي: حيث يمثل الدفاع الجماعي عملية بناء تحالفات إستراتيجية ودولية لدول الإقليم مع دول مجاورة جغرافياً أو دول خارج الإقليم, بحيث تكون الأطراف المتحالفة مع دول الإقليم تتشارك مع معها بمنظور سياسي وإستراتيجي موحد, وتتطابق سياسات الدول الإقليمية مع تلك الدول بوحدة الرأي حول الأخطار والتهديدات التي تعاني منها دول الإقليم, وخير مثال على ذلك المشاركات السياسية لدول الخليج العربي وأهمها المملكة العربية السعودية مع المنظومة الأمنية والدفاعية للسياسة الخارجية الأمريكية والدفاعية.
- الأمن المشترك: يمثل الأمن المشترك بناء منظومة عسكرية لدول الإقليم الواحد, بحث يتم تشكيل قوات عسكرية من شأنها الدفاع عن المصالح الإستراتيجية في دول الإقليم وخصوصاً منطقة الشرق الأوسط المعروفة بكثرة النزاعات والصراعات, تعمل هذه الطريقة على تسليح وحدات من الجيش العربي يكون هدفها توفير الأمن وردع أي نوع من أنواع التهديد الذي يمس الأمن الوطني والإقليمي للبلاد.
- الأمن الشامل: يعتبر الأمن الشامل أكثر شمولية من أنواع الأمن السابقة, حيث يمثل هذا النوع طريقة الأمن الكلي لدول الإقليم ضمن منظومة عسكرية دفاعية تعمل على ردع أي تهديد سواءً داخلي أو خارجي للمصالح الداخلية لدول الإقليم, بالإضافة إلى إنشاء دورات أمنية توعوية لأطراف شعوب الإقليم, بالإضافة إلى إنشاء دوائر ومراكز إقليمية من شأنها توفير التعاون السياسي والعسكري لجميع دول الإقليم.

أضف إلى ذلك توفير قاعدة عسكرية وسياسية للتعامل مع الظروف والتهديدات الخارجية والمشاركة في السياسات العالمية.

– الأمن التنسيقي: يتم استخدام هذا النوع من أنواع الأمن الإقليمي عندما تجري حالة من التنافس بين دول الإقليم أو حالات حروب أو نزاع بين دولتين أو أكثر من دول الإقليم, يمثل هذا النوع نوعاً إصلاحياً يعمل على تقريب وجهات النظر وإنهاء الخلافات بين دول الإقليم الواحد, كما يوفر أرضية مناسبة لتمكين جميع أنواع الأمن السابقة من القيام بأعمالها وأدائها على نحو حسن.

– الأمن التعاوني: يشمل هذا النوع من أنواع الأمن الإقليمي جميع أنواع المبادئ السلوكية الإقليمية والدولية والتعامل معها على أساس تعاوني, إذ تمثل جميع دول الإقليم وجهة نظر واحدة يتم التعامل معها من قبل الطرف الخارجي للإقليم, وكأنه يتعامل مع دولة واحدة ذات متطلبات وأهداف وقيم موحدة, فلا يمكن لأي طرف خارجي التعامل أو تهديد أي دولة على حدة, وإما تتعاون جميع دول الإقليم للتصدي لأي محاولة نفوذ أو فرض نفس أي دولة عالمية على أي جزء من أجزاء الإقليم (بوزناد وأحسن, ٢٠١٦, ص: ٢٣, ٢٤).

الفرع الثاني: ماهية الشرق الأوسط

حل مصطلح الشرق الأوسط محل النظام الإقليمي الذي كان يُعبر عن دول الإقليم جميعها, والجدير بالذكر أن تسمية الشرق الأوسط بهذا الاسم ما هو تعبير عن التقسيم الافتراضي للمنطقة وتحويلها منطقة إقليمية إلى منطقة الشرق الأوسط لغرض حصر الدول العربية الإسلامية خصوصاً تحت مسمى الشرق الأوسط وافتعال الأزمات به وإتاحة الفرص لقوى عالمية للتدخل في شأن الشرق الأوسط الذي أصبح في أيامنا هذه مجرد ساحة صراع إقليمية

ودولية، فالشرق الأوسط هي المنطقة التي تتقاطع عندها الجيوسياسية العربية مع الجيوسياسية الإسلامية، حيث تُعد هذه المنطقة نقطة انطلاق القوى العربية والإسلامية، لذا كان التركيز عليها بأن تكون ساحة صراعات ونفوذ دولي حاضراً وعلى أعلى المستويات لتلا نتج عن هذه البقعة الجغرافية دولة عربية إسلامية من شأنها مزاحمة الدول العظمى في قواها السياسية والعسكرية والاقتصادية (المحارمة، ٢٠١٠ ص: ١٦٣، ١٦٤).

فلا شك أن منطقة الشرق الأوسط هي المنطقة الأكثر تقلباً وتغيراً في العالم، سواءً على المستوى السياسي أو العسكري أو حتى الجغرافي، والجدير بالذكر أن منطقة الشرق الأوسط وعلى الرغم من جميع المتغيرات التي طرأت وتطراً عليها باستمرار فهي منطقة ذات أهمية بالغة ومؤثرة على جميع الموازين العالمية، حيث تشكل الدول العربية الجزء الأكبر من الشرق الأوسط بالنسبة للمساحة والأحداث السياسية على مستوى الشرق الأوسط (العفيفي، ٢٠١٢، ص: ١٢)، وفي هذا المقام لا بد من العلم بأن مصطلح الشرق الأوسط هو مصطلح حديث تم استخدامه ومداولته في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وعُرفت منطقة الشرق الأوسط بهذا الاسم في جميع أنحاء العالم بحسب ما أطلقتته عليه بريطانيا عندما أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية قياداتها الإستراتيجية في مصر في بدايات القرن الماضي، وتجدر الإشارة إلى أن كل من منظمة الأمم المتحدة ودائرة المعارف الأمريكية تشير إلى أن الشرق الأوسط يُعبر عن الامتداد الجغرافي الذي يشمل كل من البحرين، قبرص، إيران، إسرائيل، الكويت، لبنان، سلطنة عمان، قطر، السعودية، السودان، وليبيا، سوريا، تركيا، الإمارات العربية، اليمن، وبمعنى آخر بأن الشرق الأوسط هو كل الدول التابعة والمشاركة في جامعة الدول العربية بالإضافة إلى كل من دولة إسرائيل وجمهورية إيران، وعليه يمكن تعريف مصطلح الشرق الأوسط بعدة تعاريف كما يلي (بوزناد وأحسن، ٢٠١٦، ص: ٤٠):

عرف معهد واشنطن للدراسات الشرق الأوسط على أنه: "تعبير سياسي أكثر منه جغرافي وقد جاء مطابقاً لإرتباطات شعوبه ومصالحها المشتركة والمتشابكة ووحدة الإقليم الإستراتيجية أكثر من التعبير الجغرافي الذي يفرق بين الشرق الأوسط والأدنى" (بوزناد وأحسن، ٢٠١٦، ص: ٤٠).

كما ويُعرف الشرق الأوسط بأنه: إصطلاح جغرافي نتيجة تقسيمات سياسية، ويعود استخدام تعبير الشرق الأوسط إلى الحرب العالمية الثانية، وهو يطلق على الأراضي المحيطة بسواحل البحر الأبيض المتوسط الجنوبية والشرقية والممتدة من المملكة المغربية إلى الجزيرة العربية وتركيا وإيران" (الدلايخ، ٢٠١١، ص: ٥).

والجدير بالذكر أن منطقة الشرق الأوسط تشير إلى منطقة تعج بالصراعات وتحقيق النفوذ لدول عظمى، وسعي دول معينة لتحقيق مصالحها المختلفة في شتى المجالات، فهي ليست منطقة جغرافية تحكمها أنظمة وقيادات، وإنما هي منطقة تسعى العديد من دول العالم للتمركز بها والاستفادة القصوى من إمكانياتها وثرواتها، أضف إلى ذلك أنها منطقة عربية يطغى على ملامحها الطابع الإسلامي، إذ أن هناك دول عظمى وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أن العرب والمسلمون ألد خصامهم، ووضعوا نصب أعينهم أن العدو الذي ينبغي الإطاحة به بعد تفتيت الاتحاد السوفيتي هو الوطن العربي والإسلامي، ولا يمكن الإطاحة بهذا النظام إلا إن أخذت الولايات المتحدة موضع قدم لها في الشرق الأوسط وهو قلب الوطن العربي والإسلامي (خليد، ٢٠١٥، ص: ٢٥، ٢٦).

تتجلى أهمية الشرق الأوسط من حيث مكانته الإستراتيجية في العديد من المجالات والخصائص، لعل أهم ما يميز المكانة الإستراتيجية للشرق الأوسط يكمن في أنها منطقة جغرافية تناسب مع مجريات الحياة في شتى مجالاتها، ويبدو ذلك جلياً من خلال أن الشرق الأوسط احتضن الكثير من الحضارات الإنسانية منذ آلاف السنين، وأكدت تلك

الحضارات بأن الشرق الأوسط يُعد بيئة استقطابية لتلك الحضارات التي بدورها استقطبت الناس من كل دول العالم قاصدين الطبيعة والثروات الطبيعية التي امتلكتها دول الشرق الأوسط منذ آلاف السنين وحتى القرن الحادي والعشرين. ونظراً للمكانة التاريخية القيّمة للشرق الأوسط فقد تداعت الأمم وخصوصاً أوروبا إلى إجراء العديد من الدراسات والأبحاث وخوض التجارب في المنطقة لمعرفة أهمية هذه المنطقة وماهية ثقافة الناس وديانتهم فيها وأهم ثرواتها وما يميزها عن باقي مناطق العالم، للنظر في إمكانية أن يكون الشرق الأوسط امتداداً لوجيستياً للمصالح الخارجية مستقبلاً وهذا ما بدى واضحاً من خلال الأحداث المتلاحقة التي شكلت سلسلة أحداث إقليمية ودولية قائمة على غزو الشرق الأوسط فكرياً وثقافياً واقتصادياً وسياسياً لامتلاك مقوماته الأساسية وما يملكه من مصادر القوة والثروات الطبيعية بشتى أشكالها (SINKAYA, ٢٠١٦, P: ٢).

ينبغي العلم بأن هناك دولاً معينة في الشرق الأوسط يُنظر إليها على أنها دولاً فاعلة في منظومة الأهمية الإستراتيجية للشرق الأوسط ككل، تلك الدول التي تمتلك العديد من المقومات التي تخولها لأن تكون عنصراً جوهرياً في المنطقة ينبغي على الدول العظمى والولايات المتحدة خصوصاً أن تتجه إليها في بناء سياسات وعلاقات إستراتيجية معها، ومن أهم تلك الدول هي المملكة العربية السعودية والتي أشار وزيرة الخارجية الأمريكية هيلر كلينتون حول ضرورة وقوف الولايات المتحدة إلى جانبها وإزالة جميع العقبات والعوائق التي تحول دون تنمية مكانتها في المنطقة، كما تعتبر المملكة السعودية أحد الدول ذات الأهمية في المنطقة والتي تعتبر محط أنظار العديد من دول العالم لما تكتسبه من مقومات وثروات وجغرافيا ومكتسبات دينية تجعلها دولة رائدة في المنطقة وينبغي الحفاظ عليها وعلى جميع الدول ذات الأهمية الإستراتيجية في الشرق الأوسط لتقوية جذور الوجود الأمريكي والأوروبي في المنطقة والحفاظ على مصالحهم المشتركة فيها (أمين، ٢٠١٦، ص: ١).

والجدير بالذكر أن أهمية الشرق الأوسط تبعاً لمكانته الإستراتيجية قد تعاضمت بعد الحرب الباردة، إذ سعت كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية للسعي بشكل أكثر جدية لدخول منطقة الشرق الأوسط والتعرف على أهمية هذه المنطقة وما أهم نقاط القوة بها ليستحوذ كل طرف على مقدرات أحد الدول، حيث تم تقسيم دول الشرق الأوسط تبعاً للمصالح الخارجية، فكل دولة عظمى تسيطر على دولة أو مجموعة دول لتبني عليها قوتها واقتصادها وسياساتها المختلفة. لذا فالشرق الأوسط يمثل لدول العالم أهمية منقطعة النظير لما تملكه من مكانة في العالم، هذه المكانة تأتت من امتلاك الشرق الأوسط عموماً والدول العربية خصوصاً جغرافيا ذات أهمية كبرى في ربطها كل من قارة آسيا وإفريقيا وأوروبا، أضف إلى ذلك امتلاك هذه الدول لمصادر الطاقة والقوة المتمثلة بالنفط والغاز والمعادن المختلفة والتي يطمح إلى امتلاكها دول العالم أجمع (SINKAYA, ٢٠١٦, P: ٣).

نظراً لما تملكه دول الشرق الأوسط من مكتسبات مادية ومعنوية والتي تتسابق إليها الدول العظمى وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية لامتلاكها والسيطرة عليها وتقوية أسس اقتصاداتهم أضف إلى ذلك إجبار أنفسهم للوجود في المنطقة العربية خصوصاً لحماية دولة إسرائيل وتمكينها في المنطقة، الأمر الذي أثقل كاهل الولايات المتحدة لما أنفقتته على الحروب في المنطقة العربية وخصوصاً ضد العراق والذي بلغ ٣ ترليون دولار أمريكي بحسب مصادر أمريكية، أضف إلى ذلك دعمها المادي للعديد من دول الشرق الأوسط لتنمية مصالحها والحفاظ عليها في المنطقة، الأمر الذي دعى العديد من صناعات القرار في الولايات المتحدة وعدداً من قيادات الجيش الأمريكي للتفكير جلياً ومقارنة مكاسب الدولة الأمريكية ضد خسائرها في الشرق الأوسط، ووجدوا أن هناك خسائر أكبر بكثير من مكاسب الولايات المتحدة، إذن لما تفرض الولايات المتحدة نفسها في المنطقة إلى ذلك الحد؟ هذا السؤال الذي يجول في عقول الكثير من القيادات الأمريكية، إلا أن السياسة الخارجية الأمريكية تدرك مدى أهمية الشرق

الأوسط وخصوصاً أهميته الإستراتيجية التي تلبى أهداف وحاجات ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية على المدى القريب وأيضاً البعيد، فتريد الولايات المتحدة أن تجعل من الشرق الأوسط ممر آمن لمصالحها في المنطقة سواءً التجارية أو العسكرية أو السياسية، بالإضافة إلى بناء علاقات أكثر متانة مع دول الشرق الأوسط لغرض منع أي سلطة إسلامية من الوصول إلى الحكم في أي دولة عربية والتأثير السلبي على المصالح الأمريكية وتهديد الأمن الوطني الإسرائيلي في المنطقة، وفي هذا المقام تجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا عموماً قد علمت بأهمية الشرق الأوسط الإستراتيجية ذلك أن هناك دولتان هما المملكة العربية السعودية ودولة إيران هما على مفترق طرق في بناء علاقات مع الدولة الروسية والتي تعد أحد أهم منافسين الولايات المتحدة في العالم، ونظراً إلى مدى القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية والجغرافية وكذلك الدينية لكلا الدولتين، فمن المؤكد أنهما سيملكان موقفاً مؤثراً على المستوى الإقليمي والشرق الأوسط وخصوصاً في المنطقة العربية في حال بناء علاقات إستراتيجية مع دولة روسيا، الأمر الذي جعل من الشرق الأوسط متمثلاً بدول عربية مثل المملكة العربية السعودية جعل منها منطقة ذات أهمية إستراتيجية لجميع الدول الفاعلة على المستوى الإقليمي وكذلك الدول (Karl and others, ٢٠١٧, p: ١, ٢).

أشار SINKAYA (٢٠١٦) إلى أن أهمية الشرق الأوسط تبعاً لمكانتها الإستراتيجية تكمن فيما يلي:

١- عواملها الهيكلية، والتي تتمحور حول هيكلية النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للدول العربية ومدى أهمية هذه العوامل وغيرها بالنسبة للدول العالمية كالولايات المتحدة الأمريكية.

٢- والجهات السياسية الفاعلة فيها: تمثل هذه الجهات بالتوجهات السياسية للدول العربية والإقليمية وتوجهاتها نحو بناء علاقات مع الأعضاء والدول الفاعلة على المستوى الدولي، فلو فرضنا أن دولة ما وخصوصاً الدول المالكة للمقدرات النفطية وهي أقصى ما يطمح إليه الجانب الأمريكي، قد بنت علاقاتها مع دولة ذات نفوذ عالمي أيضاً مثل روسيا، سيؤدي ذلك إلى تلاشي التأثير الأمريكي في هذه الدولة وتخسر أحد أهدافها في السيطرة على هذه الدولة ومقدراتها وثرواتها المختلفة.

٣- العوامل السياقية (ديناميكيات إقليمية وعالمية): تتمثل هذه العوامل بالمتغيرات السياسية والاقتصادية والعسكرية والتي تتمركز في قلب الشرق الأوسط وخصوصاً في الدول العربية منها، وأهم تلك العوامل في الوقت الراهن يتمثل في ثورات الربيع العربي، والحركات الشعبية والسياسية والتوترات السياسية بين الدول العربية فيما بينها وتدخل الدول الخارجية في شؤون الدول العربية الداخلية، وبالتالي كان من الواجب طرح أكثر من شريك دولي في هذه المسائل والقضايا لتتمكن كل جهة من التعرف على الطرق والوسائل التي من خلالها ستتمكن من تحقيق أهدافها ومصالحها في المنطقة العربية وذلك طبقاً للأهمية الإستراتيجية للشرق الأوسط عموماً وللوطن العربي والإسلامي على وجه التحديد (SĪNKAYA, ٢٠١٦, P: ٣).

المطلب الثاني: الاستراتيجيات الأمنية تجاه الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط والعوامل المؤثرة به طبقاً للتدخل الأمريكي: السعودية دراسة حالة

سعت دول الإقليم في الشرق الأوسط للحفاظ على منظومتها الأمنية والتخلص من جميع ما لحق بدول الشرق الأوسط وتحديدًا الدول العربية من تهديدات, من خلال إتباع عدة استراتيجيات أمنية من شأنها خلق شرق أوسط جديد قائم على توفير النظام الأمني فيه. إلا أن هناك من يلقي بظلاله على المنطقة من خلال سياسته الخارجية في المنطقة العربية وخصوصاً السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية التي بلا شك ستعمل على خلق شرق أوسط جديد من وجهة نظرها قائم على الفوضى الخلاقة من وجهة نظرها والتي ستؤدي إلى خلق موازين قوى جديدة في المنطقة مع بقاء التوترات السياسية والعسكرية في المنطقة وبما يخدم مصالحها القومية على كافة المستويات منها لسياسية والعسكرية والاقتصادية والتنموية بالإضافة إلى تأمين الحدود الإسرائيلية من وصول أي صراع للداخل الإسرائيلي, والجدير بالذكر أن للمملكة العربية السعودية جزء واضح من السياسات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية للوصول إلى مصالحها من خلال المملكة السعودية.

بناء على ذلك سأقوم بتقسيم المطلب من خلال فرعين, أولهما: الاستراتيجيات الأمنية الأمريكية تجاه الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط (السعودية دراسة حالة), وثانيهما: العوامل المؤثرة في الشرق الأوسط طبقاً للتدخل الأمريكي (السعودية دراسة حالة).

الفرع الأول: الاستراتيجيات الأمنية الأمريكية تجاه الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط
(السعودية حالة دراسة)

استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية سياسات وإستراتيجيات لتحقيق الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط وخصوصاً في المملكة العربية السعودية وذلك من خلال النقاط التالية:

ينسب هذا المفهوم إلى (جوزيف أس . ناي) بعد أن أنهكت الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية في العالم أجمع وخصوصاً في المنطقة العربية وعلى مستوى العراق بشكل أكثر تحديداً، فقد انتهجت إلى تبني استخدام ما يسمى بالقوة الذكية بحسب ما أسمته الولايات المتحدة الأمريكية، والجدير بالذكر أن مصطلح القوة الذكية تم تداوله لأول مرة في عام ٢٠٠١ عندما كانت تلوح الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة غزو العراق عسكرياً وهو الأمر الذي سينهك القوى العسكرية والاقتصادية الأمريكية، فجاءت التوصيات الأمريكية الداخلية بضرورة استخدام القوة الذكية مع العراق، وهو ما يعني تنحي الصدام العسكري في العراق واستخدام الاستراتيجيات والطرق الذكية التي من شأنها أن تعمل على تأجيج الصراعات بين العراق وأي دولة أخرى وإنهاك العراق من خلال طرح العديد من التوصيات والسياسات الإلزامية للدول العربية والغير عربية من دول الجوار الجغرافي كإيران وتركيا، إلا أن الحل العسكري كان حاضراً بقوة في العراق، مما أدى إلى انهيار دولة العراق وإنهاك الجانب العسكري والاقتصادي للولايات المتحدة، وعليه فقد كانت هذه التجربة بمثابة قبول الأمر الواقع والابتعاد عن الصراعات العسكرية والمواجهات المسلحة وتكبد المزيد من الخسائر، وعليه فقد قامت الولايات المتحدة بإتباع القوة الذكية من خلال سياساتها في الشرق الأوسط مع المملكة العربية السعودية، فلا شك أن الولايات المتحدة تريد إنهاك الوطن العربي ككل، ولكن من خلال الطريق السياسية واستخدام القوة الذكية، أضف إلى ذلك أن تحقيق أهداف الولايات المتحدة في شتى المجالات بعيداً عن الصراعات أيضاً تقوم على إتباع القوة الذكية أيضاً، وهذا ما أكدته المتحدثة باسم مستشارة الأمن القومي الأمريكي كوندرايزا رايس عام ٢٠١٣ بأن

استخدام القوة الذكية ستؤمن جميع متطلبات الولايات المتحدة وتحقق أهدافها في مختلف المجالات, كما أن هذه القوة سيتم استخدامها مع الخليج العربي وتحديداً مع السعودية التي ستتعامل مع الشريك الأمريكي بحماس وعليه ستحقق الولايات المتحدة الأمريكية جميع أهدافها بناءً على علاقتها مع المملكة السعودية وبذلك ستحقق الولايات المتحدة الأمريكية بعض من ملامح الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط والذي سيخدم مصالحها الإستراتيجية (فيريك ص: ١١٢, ١١٣).

١ - التركيز على المنهج الأممي

لا تريد الولايات المتحدة الأمريكية خوض أي صراع بمفردها قد يؤدي إلى إنهاك قواها والتأثير على أمنها الدولي والوطني والاقتصادي, وأن يؤثر أيضاً على مصالحها الحيوية في الشرق الأوسط, لذا فقد نادى الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة مشاركة دول أممية في خوض أي نزاع على المستوى العربي, ولكن في سياستها الخارجية ينبغي أن تبتعد أي دولة أممية عن مصالحها القومية أو أي هدف اقتصادي تسعى إليه الولايات المتحدة, وفي هذا الشأن فقد قال جوزيف بايدن نائب الرئيس الأمريكي السابق في مؤتمر ميونخ الأمني الذي أنشئ عام ١٩٦٣ بقوله "أن الولايات المتحدة لا تستطيع حل مشكلات العالم لوحدها, ولا يستطيع العالم حل مشكلاته من دون أمريكا", فأن تكاثف القوى الدولية والاممية في الشرق الأوسط سيعطي سلاحاً ذو حدين للمنطقة العربية أولها وهو الجانب السلبي بأن جميع هذه الدول ستأتي لحل المشاكل المزعومة في الوطن العربي ولكن ستحقق أهدافها الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية, والجانب الآخر سيمنع وجود أكثر من دولة قيام الولايات المتحدة بانتهاكات غير معلنة على الساحة المحلية العربية وفي منطقة الإقليم والشرق الأوسط بشكل عام (هياجنة, ٢٠١٥, ص: ١٤٧).

٢٠١٦ - إتباع منهج ادارة الصراع لا حل الصراع

تعمل الولايات المتحدة الأمريكية من خلال سياستها الخارجية في الشرق الأوسط وخصوصاً في ما يخص السياسة السعودية بطريقة معقدة نوعاً ما، إذ أن الولايات المتحدة لا تريد إنهاء الصراع الذي تقوده المملكة العربية السعودية في تأمين المنطقة الخليجية، وإنما تعمل على إدارة ذلك الصراع بإتاحة الفرصة للنفوذ الإيراني والمتمثل بجماعة الحوثي في المنطقة ضد المملكة العربية السعودية، ومن جانب آخر فهي تدعم المملكة العربية السعودية وتبني معها معاهدات اقتصادية قائمة على تجارة السلاح لتبقى المملكة العربية السعودية حاضرة في النزاع والصراع اليمني دون وجود طرف كاسب وطرف خاسر، لأن في ذلك إنهاء للصراع وتوقف الحياة الاقتصادية القائمة على تجارة السلاح ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية (عصام، ٢٠١٦، ص: ٢٨٧-٢٩٢).

٢٠١٦ - غياب الرؤية الكلية للمنطقة

أدى التدخل الأمريكي والعالمي في المنطقة العربية إلى ظهور العديد من القضايا في المنطقة العربية، وعليه فإن الولايات المتحدة قد استخدمت الكثير من الوسائل لتحقيق ذاتها في المنطقة العربية وفرض نفوذها والاستفادة من مقدرات الوطن العربي، إلا أن كثرة القضايا والمتغيرات المتلاحقة على الساحة العربية في الشرق الأوسط أدى ذلك إلى غياب الرؤية الكلية عن منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي أدى بالعديد من الدول العربية الابتعاد عن أنظار السياسة الخارجية الأمريكية، وفيما يخص القضايا العربية وكثرتها وتكرار أحداثها، فإن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تتخبط في المنطقة العربية وتعود تارة أخرى لتحكم سيطرتها من جديد، وعلى مستوى

العلاقات مع المملكة العربية السعودية، فإن الولايات المتحدة تريد بناء علاقات أكثر قوة مع السعودية، إلا أن الحجم الكبير من القضايا الحساسة السياسية والعسكرية في المنطقة قد يؤدي بالولايات المتحدة لغياب رؤيتها إلى الحد من فرض سيادتها وسياستها في المنطقة، فلا يمكن للولايات المتحدة كما هو ظاهر أن تعالج القضايا ما بين السعودية من جهة وكل من إيران، الحرب مع جماعة الحوثيين، وتسوية الخلاف مع قطر بناء على شروط سعودية، وغيرها من التوترات التي تعيشها المملكة السعودية على الساحة العربية (هياجنة، ٢٠١٥، ص: ١٤٧).

وفي الوقت ذاته هناك الكثير من القضايا والصراعات على المستوى العربي والذي تريد الولايات المتحدة أن تكون حاضرة بها جميعاً وأيضاً هناك قضايا عالمية أخرى أكثر مما تستطيع إحصائه الولايات المتحدة الأمريكية، ويبدو أن غياب رؤيتها عن المنطقة يعطي آماناً لبعض الدول العربية بنأي السياسة الخارجية عن التدخل بشؤونها الداخلية، إلا أن هناك محللون سياسيون أقروا بان غياب الرؤية الأمريكية عن المنطقة العربية هو بداية تفكيك وتقسيم المنطقة العربية جراء النزاعات والصراعات التي أصبحت أحد أهم مظاهر النسيج العربي في الشرق الأوسط (هياجنة، ٢٠١٥، ص: ١٤٧).

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في الشرق الأوسط طبقاً للتدخل الأمريكي (السعودية حالة دراسة)

أدى التدخل الأمريكي في شؤون الشرق الأوسط عموماً وفي الشؤون العربية على وجه الخصوص إلى ظهور عدة عوامل أثرت بشكل واضح على النظام الإقليمي في الشرق الأوسط وتحديداً على الدول العربية، إذ يمكن إجمال تلك العوامل التي أثرت على الشرق الأوسط والمتأنية من السياسة الأمريكية بالنقاط الرئيسية التالية:

أولاً: العوامل المحلية

لا شك أن البيئة المحلية لدى الشرق الأوسط، هي بيئة ملائمة لتنفيذ السياسات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي أعطى انطباعاً غير مناسب عن العوامل المحلية لدول الشرق الأوسط والتي تعطي بالنهاية صورة عن طبيعة السياسات والقوى الإقليمية التي تخيم عليها الظلال الأمريكية التي طرحت نفسها شريكاً للقضايا المركزية في الشرق الأوسط بطابع أمني إلا أن هذا الأمن لم يكن لمصلحة الشرق الأوسط بقدر ما هو لمصلحة إسرائيل والمصالح الأمريكية في المنطقة، وعليه ظهرت العوامل المحلية المؤثرة على الساحة الإقليمية وفي منطقة الشرق الأوسط، حيث تقسم هذه العوامل لما يلي:

١- العوامل المحلية المتعلقة بدول النظام الإقليمي في الشرق الأوسط وتحديدًا الدول العربية: حيث تتمثل هذه العوامل بما يلي:

- الضعف السياسي للدول العربية: سعت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال سياستها الخارجية على تهميش وإفشال السياسات العربية في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى إثارة النزاعات والصراعات التي من شأنها إضعاف القيادات السياسية وهشاشتها، وخصوصاً أن الدول العربية في الشرق الأوسط ليست دولاً ذات نفوذ أو قوة على المستوى الإقليمي أو العالمي بالمقارنة بالعديد من دول الإقليم والدول على مستوى العالم، فقد اختلقت الولايات المتحدة الأمريكية إشكالات ونزاعات وطرحت العديد من الأفكار وسعت في تقسيم المنطقة لتحقيق مصالحها الخارجية لتزيد الضعف ضعفاً وتنهك قوى من يصعد على سلم القوى الإقليمية، ظهرت هذه السياسة مؤخراً من خلال التدخل في الشأن العربي وخصوصاً في بناء علاقات ودية مع السعودية ودعمها سياسياً في صراعاتها سواءً مع الحوثيين أو جماعات مسلحة أخرى أو دولاً

- عربية، الأمر الذي أدى بالمملكة العربية السعودية بالنأي بعيداً عن المنظومة العربية التي من المفترض أن تكون دولة ذات أبعاد سياسية تحتوي العديد من القدرات والإمكانيات السياسية وإمكانية التعامل العسكري مع أي حركة إرهابية أو متطرفة بالتعاون مع دول الشرق الأوسط وخصوصاً العربية، ما أضعف كل ذلك السياسة السعودية في المنطقة حاصلة إلى إضعاف مجلس التعاون الخليجي الذي كان يشكل كتلة واحدة وينظر إليه على أنه وطناً واحداً لا يمكن الفصل فيما بينه، كما أدى الارتباط الأمريكي بالمملكة السعودية إلى تخليها عن حلفائها التقليديين، الأمر الذي أدى إلى إضعاف السياسة العربية للمملكة العربية السعودية والعديد من الدول العربية (الشركسي، ٢٠١٧، ص: ٢٠، ٢١).

- عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية تحديداً: أدى التدخل الأمريكي منذ عقود في منطقة الشرق الأوسط إلى إثارة الصراعات في المنطقة العربية، فالتدخلات الأمريكية كانت أساساً تهدف إلى خلق شرق أوسط جديد قائم على الفوضى الخلاقة التي تخدم المصالح الأمريكية في المنطقة، فهي تغزو دولاً عربية تارة وتدعم دولاً عربية سياسياً ضد دول عربية تارة أخرى، فما كان غزو العراق سيؤدي إلى فرض الأمن الإقليمي وإنما نتج عنه إنقسامات عربية محلية بين مؤيد ومناهض لهذا الغزو، ومن قبله كان الدعم الأمريكي حاضراً للكويت أبان غزو العراق لدولة الكويت، ولا زالت السياسات الأمريكية تحرك الأوضاع الإقليمية في المنطقة العربية كما تشاء، الأمر الذي أدى إلى ظهور عدم استقرار سياسي في الوطن العربي، وأخيراً نجد أن هناك تقارب سياسي وعسكري بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية، كان الهدف منه كسر شوكة إيران والقضاء على ميليشيات مدعومة من إيران في المنطقة العربية، إلا أن ذلك أنهك القوى السعودية في المنطقة جراء فتح

- حرب عسكرية واسعة النطاق على تلك الجماعات, وحرباً سياسية هائلة ضد إيران وما تدعمه من جماعات مسلحة في المنطقة (أتاوى وآخرون, ٢٠٠٨, ص: ٤-١).

ولكن المستفيد الأول من هذا الصراع هو الولايات المتحدة الأمريكية التي أجرت صفقة القرن في بيع الأسلحة للأطراف المتصارعة في المنطقة العربية وخصوصاً بين المملكة العربية السعودية وميليشيا الحوثي في المنطقة, ولا نغفل في هذا المقام تدخلات أخرى للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية أدت إلى عدم الاستقرار السياسي والمجتمعي في الشرق الأوسط كالتدخل في الشأن السوري, والفلسطيني الإسرائيلي, واللبناني وغيرها من تدخلات أنهكت منظومة الاستقرار العربي في الشرق الأوسط (أتاوى وآخرون, ٢٠٠٨, ص: ٤-١).

- ظهور حركات وجماعات مسلحة على الساحة العربية: عانت منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية تحديداً منذ عقود من العديد من الصراعات والنزاعات, بالإضافة إلى المتغيرات الإقليمية مؤخراً والتي تمثلت بالثورات العربية والفضى الإقليمية, وتوتر السياسات العربية, الأمر الذي أدى إلى ظهور جماعات مسلحة وصحوة بعض الخلايا الإرهابية النائمة, هذه الجماعات أدت إلى تأجيج التوتر السياسي في الدول العربية بالإضافة إلى ما أدت إلى به من صراعات عسكرية راح ضحيتها الكثير من شعوب المنطقة بالإضافة إلى أعداد هائلة من النازحين واللاجئين حتى أصبحت المنطقة العربية منطقة تجوبها النزاعات والصراعات المحلية الداخلية والإقليمية وتدخل الكثير من دول العالم في الشأن العربي لتحقيق مصالحهم المختلفة, فما كان من الولايات المتحدة الأمريكية أن تبقى مكتوفة الأيدي جراء هذه الفوضى, فكانت سياستها حاضرة لغرض القضاء على الجماعات المسلحة في المنطقة العربية ولكن حسب سياسات مختلفة لا

- تخدم بالنهاية إلا مصلحتها القومية في المنطقة، والجدير بالذكر أن الجماعات المسلحة هددت عدداً من الأنظمة العربية في الشرق الأوسط أهم تلك الجماعات جماعة الحوثي في اليمن والتي أثرت على الأمن الإقليمي بشكل واضح وأثرت على الأمن الوطني للمملكة العربية السعودية التي تخوض حرباً واسعة النطاق ضد هذه الجماعة المدعومة من إيران، بالإضافة إلى ميليشيات حزب الله اللبناني الذي يتمركز الآن في عدة دول أهمها لبنان وسوريا واليمن لمساعدة جماعة الحوثي ضد السياسات السعودية في المنطقة، وأيضاً فهناك الحشد الشعبي في العراق والذي يطغى على طابعه خوض حرب عقائدية ضد السنة في العراق، الأمر الذي أدى إلى زعزعة الأمن في الدول المجاورة للعراق أهمها السعودية والأردن، كما ظهرت جماعة الجندويد في السودان الأمر الذي أدى أيضاً إلى التأثير السلبي على منظومة الأمن الإقليمي لدول الإقليم خصوصاً أن ما يفصل بين السودان والمملكة العربية السعودية هو فقط البحر الأحمر، من هنا كان لا بد من العلم بأن المملكة العربية السعودية تعاني من تلك الجماعات وغيرها التي تهدد الأمن الإقليمي عموماً وأمن السعودية خصوصاً، أضف إلى ذلك تسلل بعض الجماعات المسلحة للمملكة السعودية من جانب تنظيم الدولة الذي أراد مراراً وتكراراً افتعال عمليات إرهابية وتفجيرية في السعودية، جميع تلك الجماعات وما أتت به من أفكار ومعتقدات وصراعات عسكرية أدت إلى انهيار منظومة الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية ككل (سكاي نيوز، ٢٠١٥، ص: ١).

٢- العوامل المحلية المتعلقة بالدول الإقليمية الغير عربية: لا شك أن الدول العربية تمثل منجم من الذهب بالنسبة لعدد من دول الإقليم، كما أنها تمثل أهدافاً ينبغي تحقيقها بالنسبة لعدد من الدول التي تنظر للعالم العربي منتظرة دورها في تحقيق أهدافها،

٣- ولعل أهم تلك الأهداف ما يتمثل بفرض النفس والسيطرة والنفوذ والتوسع أو تحقيق أحلاماً ماضية توسعية على حساب الوطن العربي، فهناك تقبع إيران مهددة الوطن العربي بكافة الأشكال السياسية والعسكرية، فنجد أن توسعها على حساب العراق قد آتى أكله، فالسيطرة الإيرانية على العراق وكأنها أحد ولاياتها كان هدفاً قديماً حديثاً لغرض التوسع الإيراني في المنطقة وإعادة أركان الدولة الفارسية التي هدمتها الحروب الإسلامية، فما جاء من إيران من قتل وتدمير بالعراق بعد زوال حكم حزب البعث كان شاهداً على سياسات إيران في المنقطة، وتبعته التدخلات الإيرانية في سوريا وعلى نطاق واسع وكان الدولة السورية أحد ولاياتها فكان تدخلها شرساً للحفاظ على موضع قدمها في الدولة السورية، ومن قبل كان التدخل في لبنان أكثر وضوحاً من خلال دعم حزب الله اللبناني الذي يكاد يحكم قبضته على الداخل اللبناني بشتى الأساليب والطرق، وليست اليمن بعيدة عن المشهد إذ أن تدخل إيران في اليمن اتضحت صورته من خلال دعم جماعة الحوثي بكل أنواع القوى والتي بهذا هددت الأمن الإقليمي العربي وبشكل أكثر خصوصية هددت وتهدد الأمن الوطني السعودي الذي تلقى العديد من الانتهاكات والضربات العسكرية الآتية من الداخل اليمني على يد جماعة الحوثي المدعومة إيرانياً، من جهة أخرى نجد أن الدولة التركية أيضاً أرادت فرض نفسها في المنطقة وإعادة أسس الدولة العثمانية التي حكمت الوطن العربي لقرون، فها هي حاضرة في الصراع السوري تارة وفي الشأن الخليجي تارة أخرى من خلال دعم الجانب القطري المحاصر والمقطوعة علاقته الدبلوماسية مع المملكة العربية السعودية، ولا ننسى التدخلات الإسرائيلية التي كانت أولى الدول التي فرضت نفسها بقوة في المنطقة العربية على حساب الدولة الفلسطينية قديماً، وأما مؤخراً كان لها عدة تدخلات وأنشطة في عدد من الدول العربية كان من أهمها الدولة السورية وذلك من خلال تدخلات إسرائيلية عسكرية أثارت العديد من الضبابية على المشهد السوري والأمن

٤- الإقليمي العربي بشكل واضح، والجدير بالذكر أن جميع تلك النزاعات والتدخلات دارت حول الدائرة السعودية وهددت سياستها، فالأطماع السياسية للدول الإقليمية كإيران وإسرائيل تحديداً ترتقب بعين ثاقبة الأوضاع السعودية لتتمكن من دخول الأراضي السعودية وفرض نفسها على الساحة السعودية خصوصاً والعربية عموماً (العدوان، ٢٠١٣، ص: ٣٠-٣٤).

ثانياً: العوامل الإقليمية

تمثل العوامل الإقليمية السياسات المتبعة ما بين الدول العربية ودول الإقليمي الغير عربية وما بها من تفاعلات وعلاقات سياسية مختلفة، ومن أهم ما يميز العوامل الإقليمية بأنها مضطربة وغير مستقرة لما بها من تصادم مصالح إقليمية وصراعات سياسية وأخرى عسكرية وتهديدات للمنطقة العربية تحديداً، فما جلبه الاستعمار للدول العربية إلا سياسات هشة لا يمكنها ردع أي تدخل إقليمي أو دولي، الأمر الذي أدى بالمنطقة العربية أن تكون عرضة للعديد من التهديدات الإقليمية الطامعة في المنطقة العربية وخصوصاً الدول التي تمتلك المقدرات والثروات منها النفطية والمعدنية والجغرافية، فنجد أن الدول الإقليمية الغير عربية والتي تفرض نفسها بقوة كما أسلفنا الذكر تتمحور حول كل من إيران وتركيا وإسرائيل، تلك الدول التي تتمتع بالقوى العسكرية والسياسية والنفوذ الوضع في الشرق الأوسط، كانت تحمل تلك الدول ولا زالت العديد من السياسات منها التشاركية وعلاقات ودية بينها وبين دولاً عربية، وهناك من تبني عداءً بينها وبين دول أخرى عربية، الأمر الذي أعطى للطابع الأمني في الشرق الأوسط طابع الهشاشة والركاكة، فكل دولة عربية لديها توجهاتها نحو دولة إقليمية قد تتضارب مصالح تلك العلاقات مع مصالح دولة عربية أخرى، الجدير بالذكر أن تلك التدخلات أتت من منظور ديني وعقائدي، فالتوجهات السياسية أصبح يحكمها الدين والمذهب على نطاق واسع، الأمر الذي أدى إلى ظهور نزاعات عقائدية ودينية مختلفة في

المنطقة العربية، والأكثر أهمية أن المملكة العربية السعودية تمثل الدولة الأكبر في الوطن العربي ليس على مستوى المساحة وإنما لموقعها الجغرافي الذي يحادد دولاً ليست على وفاق سياسي معها، وتحيط بها العديد من التهديدات الإقليمية، أضف إلى ذلك النظرة الطامعة بالسعودية سواءً لما تملكه من مقدرات نفطية أو معدنية أو موقع جغرافي أو رموز دينية، فهي بذلك معرضة لأي تدخل إقليمي على أرضها، والجدير بالذكر أن المملكة العربية السعودية ليست كباقي دول المنطقة العربية، فأن علاقاتها الإقليمية تسودها الغموض في غالب الأمر، فعلاقتها مع إيران متوترة، وكذلك مع تركيا، أضف إلى ذلك النظرة الدينية بينها وبين إسرائيل إلا أن المتبع للشؤون السياسية السعودية يجد أن هناك تقارباً بين دولة إسرائيل والمملكة العربية السعودية بدعم ورعاية أمريكية، الأمر الذي ينظر إليه العديد من دول العربية بأن التهديد الإسرائيلي أصبح أكثر قرباً وجدية في تهديد الأمن الإقليمي والعربي بشكل عام، والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة هنا أيضاً لم تترك دورها في المنطقة، فكان دورها يحد من أي ارتباط إقليمي يصب في مصلحة الدول العربية، فتأجيج الصراع ما بين المملكة العربية السعودية والجانب الإيراني والمتمثل بدعم الجماعات المسلحة ضد السعودية من جهة والصراع السياسي ما بين السعودية وتركيا متمثلة بدعمها لقطر من جهة أخرى، والأخطار التوسعية لإسرائيل لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية وسياساتها الخارجية لتعمل على تسوية هذه الخلافات بل كان دورها داعماً لأي نزاع سياسي أو حرب مسلحة ما بين هذه الأطراف، الأمر الذي أوجع حدة الصراعات في كافة المستويات على مستوى الشرق الأوسط وخصوصاً للمملكة العربية السعودية (الرشيد، ٢٠١٧، ص: ١).

ثالثاً: العوامل الدولية

لا شك أن العوامل الدولية وما أُلقت به الأنظمة الدولية من قوانين ومصطلحات وتدخلات

أثرت بشكل ملحوظ على الشرق الأوسط وما به من أنظمة سياسية عربية، إذ تأثرت الدول العربية بالسياسات الخارجية وأهمها السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تبعاً لعدة ملامح تتسم بها دول الشرق الأوسط، ومن أهم هذه الملامح ما يلي (أبو هديمة وناي، د. ت، ص: ١٠٩، ١١٠):

- المكانة الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط: تتمتع المكانة الإستراتيجية للشرق الأوسط لكونه منطقة تقبع وسط العديد من التداخيات والأحداث الإقليمية والدولية، أضف إلى ذلك وجود الشرق الأوسط في منطقة تتوسط الالتقاء القاري لكل من قارة آسيا وقارة إفريقيا وقارة أوروبا، فالشرق الأوسط بهذا البعد الجغرافي يمثل نقطة التقاء العديد من المصالح العالمية، بالإضافة إلى كونه يمثل المنطقة التي يريد العديد من دول العالم الوصول إليها ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية التي تجد بالشرق الأوسط عموماً وبالوطن العربي على وجه الخصوص مزايا سياسية وعسكرية وأطماع لتحقيق نفوذها السياسي والاقتصادي والسيطرة على مقدرات الوطن العربي، بالإضافة إلى سعي الولايات المتحدة لتأمين الحدود الإسرائيلية وتمكينها من تحقيق أهدافها الإستراتيجية على حساب الوطن العربي، أضف إلى ذلك المكانة التجارية التي تتمتع بها دول الشرق الأوسط من خلال المنافذ البحرية التي تُعد أحد أهم الأطماع الإستراتيجية للدول العالمية، كالبحر الأحمر ومناقذه المائية ومقدراتها الإستراتيجية إذ يعد أحد أهم البحار الناقلة للمشتقات النفطية في العالم، وهناك البحر المتوسط الذي يعتبر بوابة الدخول الأوروبي للوطن العربي، ومن جهة أخرى نجد أن المحيط الهندي لا يتمتع بالاستقرار جراء السيطرة الدولية عليه والتي لا تريد تركه للشرق الأوسط ودوله لينطلقوا من خلاله تحقيقاً لأهدافهم الإستراتيجية والاقتصادية، فالشرق الأوسط يمثل امتداداً لوجستياً للأطماع الخارجية وأهمها الولايات المتحدة الأمريكية

- التي تفرض قواعدها العسكرية في عدد من المناطق العربية والبحرية المحيطة بالوطن العربي، فتتأثر بذلك الدول العربية، وخصوصاً الدول التي تطمح لقيادة المنطقة أو الدول التي تريد إثبات نفسها على أراضيها وبين جاراتها من دول الشرق الأوسط وأهمها المملكة العربية السعودية (Xing and Yuan, ٢٠١٠, P: ٨٣-٨٧).

- الأمن الداخلي والخارجي لدول الشرق الأوسط: عانى الشرق الأوسط عموماً والدول العربية خصوصاً من اضمحلال معاني الأمن على المستويين الداخلي والخارجي، فقد تمثل الأمن الداخلي للدول العربية بالهشاشة جراء التدخلات الإقليمية والثورات العربية، والحركات الشعبية وظهور الجماعات المسلحة والتي أثارت الأجواء السياسية وهزت أسس الاستقرار والأمن في الوطن العربي، أضف إلى ذلك معاناة الشرق الأوسط أيضاً في تحقيق الأمن الخارجي للبلاد، ذلك أن دول الشرق الأوسط طالما افتقرت للأمان الخارجي من قبل دول عظمى ودول ذات شأن على الساحة الدولية وأهمها الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أصبح ينظر للولايات المتحدة بأنها الظل الذي سيحجب نور الأمن في المنطقة العربية، فالعراق ليست بعيدة وأحداثها عن الوضع الراهن وما حل بالعراق جراء الغزو الأمريكي لها في عام ٢٠٠٢-٢٠٠٣ إذ لا زالت العراق وجاراتها يعانون من تبعات هذا الغزو، فعلى الرغم من معاناة دول الشرق الأوسط لافتقاره الأمن الداخلي، تأتي دولاً عالمية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية لتحجب الأمن الخارجي عن الشرق الأوسط دولاً وشعوباً وقيادات، والجدير بالذكر أن الأمن الداخلي لا يمكن أن يتحقق إلا بالمشاركة مع الأمن الخارجي للبلاد، إلا أن الأمن الخارجي ونتيجة لضعف السياسات والدول العربية بالمقارنة مع الولايات المتحدة وشركائها الأوروبيين، لا يمكنهم أن يفرضوا معاني الأمن الداخلي في البلاد

- العربية بأنفسهم, وذلك ما ترمي إليه السياسة الخارجية الأمريكية, فهي لا تريد أن يتم الاستغناء عنها بيوم من الأيام, لذا فالأمن الخارجي مرتبط ارتباط وثيق مع السياسة الخارجية الأمريكية والذي بدوره سيحقق الأمن الداخلي للبلاد (محمد, ٣٠١٣, ص: ١٠٣, ١٠٤).

- التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في دول الشرق الأوسط: لا شك أن دول الشرق الأوسط عانت بشكل كبير في الآونة الأخيرة على كافة المستويات والمجالات منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية, بالإضافة إلى الفكرية والثقافية, بالإضافة إلى الضعف في المؤسسات التعليمية والتطبيقية, وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن هناك عدداً من السياسات العربية التي تنفذ على أرض الواقع بتوصيات أمريكية, بهدف معلن مفاده مواكبة التطورات والركب العالمي بما وصل إليه, وعليه فقد قامت عدداً من الدول العربية بتطبيق ما أملت عليه السياسة الخارجية الأمريكية فبدأ التفكك الاجتماعي من خلال تمكين المرأة من خوض العديد من الأعمال منها السياسية والاقتصادية وتحررها من قيمها وعاداتها التي نشأت عليها, إذ كان الهدف هو تدمير كيان الأسرة وهي النواة الأولى لوكلاء التنشئة الاجتماعية الذين يعملون لتحقيق الهوية الشخصية للفرد ذكراً كان أم أنثى, والجدير بالذكر أن هذه التحولات لم تقتصر فقط على مستوى الثقافة والسلوك وإنما امتدت لتصل فرض القيود على المنظومة الاقتصادية العربية خصوصاً من خلال فرض ضرائب هائلة على المقدرات النفطية للدول المصدرة للنفط, وفي منعطف آخر نجد أنه وجراء سياسات السياسة الخارجية الأمريكية وما أثارته من نزاعات في الوطن العربي أصبح الوضع الاقتصادي القائم على التجارة عبر المنافذ الحدودية للدول ذات الجوار الجغرافي أمراً مستحيلًا كما هو الحال بين الأردن من جهة والعراق وسوريا نظراً للإضرابات العسكرية التي تجوب هذه

- البلاد, والأمر ذاته بالنسبة لعدد من الدول العربية وخصوصاً المملكة العربية السعودية التي تحيط بها أزمات اقتصادية وعسكرية واسعة النطاق وما بها من نزاعات مسلحة تجعل من العمل التجاري شبه مستحيل فهي محاذة لكل من اليمن والعراق وإيران وجميعها دولاً متأثرة بنزاعات داخلية أو دولاً ليست على وفاق سياسي مع السعودية كإيران. ومن جانب آخر نجد أن الحياة الداخلية في الوطن العربي أصبحت تتأثر بشكل ملحوظ جراء هذه التوترات والنزاعات بشكل كبير جداً الأمر الذي أدى إلى منظومة الأمن الإقليمي لدول الشرق الأوسط بالتأثر السلبي على كافة المستويات والمجالات (العدوان, ٢٠١٣, ص: ٤٤).

المبحث الثاني: تأثير السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية على الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط: السعودية دراسة حالة

سعت السياسة الخارجية الأمريكية منذ عقود إلى إحكام قبضتها على الشرق الأوسط وفرض نفوذها على دوله, كان الهدف من هذه السياسة هو كسب ميزة اقتصادية وعسكرية وسياسية منقطعة النظير على حساب الشرق الأوسط وما يشمله من دولاً عربية ذات مقدرات وثروات عظيمة, فبعد أن فرضت الولايات المتحدة نفسها على العراق وحققت أهدافها ومكاسبها, كانت أعين هذه السياسة تراقب المنطقة الخليجية ككل, ولا شك أن المملكة العربية السعودية هي أكبر دول الخليج والأكثر ثراءً ومقدرات تسعى الولايات المتحدة إلى أخذ حصتها من هذه الثروات والمقدرات, فما هي طرق السياسة للخارجية الأمريكية وأثرها في الشأن العربي السعودي خصوصاً وما أهمية المملكة العربية السعودية في الشرق الأوسط؟ هذا ما سوف أتطرق إليه من خلال المبحث الحالي وذلك من خلال مطلبين أولهما: الأهمية الإستراتيجية للمملكة العربية السعودية في الشرق الأوسط, وثانيهما: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية

المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية للمملكة العربية السعودية في الشرق الأوسط

تُعد المملكة العربية السعودية من أهم المناطق العربية لما تتمتع به من مساحة شاسعة وموقع جغرافي استراتيجي بالإضافة إلى قوتها الاقتصادية نظراً لامتلاكها أكبر مساحة جغرافية في الخليج العربي الذي تملأه الثروات النفطية من كل جانب, لذا كان من الواجب التعرف أولاً على ماهية الدولة السعودية وما أهميتها الإستراتيجية كأحد أهم الدول في الشرق الأوسط, لذا سيعالج المطلب ذلك عبر فرعين أولهما: الأثر الجيوبولتي للمملكة السعودية في السياسة الإقليمية والدولية, وثانيهما: الأهمية الإستراتيجية للمملكة العربية السعودية في الشرق الأوسط.

الفرع الأول: الأثر الجيوبولتي للمملكة السعودية في السياسة الإقليمية والدولية

تعتبر المملكة العربية السعودية من أهم الدول العربية والإسلامية لعدد من الاعتبارات منها الإسلامية والاقتصادية والسياسية والجغرافية, فهي بذلك تشكل دولة من أهم دول الشرق الأوسط, لذا فإن المملكة العربية السعودية تُعرف على أنها: "دولة عربية تقع في منطقة شبه الجزيرة العربية وتغطي أراضيها أكبر مساحة جغرافية فيها, مما ساهم في تنوع المعالم الطبيعية الموجودة على أرضها, وزيادة طول سواحلها المائية, ويعد نظام الحكم في السعودية ملكياً, ويعد الملك هو الحاكم الرئيسي والمباشر لكافة الشؤون السياسية والعسكرية والإدارية, وأيضاً يكون رئيساً لمجلس الوزراء حتى يتمكن من التحكم في السلطة التنفيذية, والتي تشمل أكثر من وزارة مثل الداخلية والخارجية والصحة والأشغال العامة والإسكان والحج وغيرها", ويعين أمرائها حكماً إداريين في إماراتها البالغة ثلاثة عشر إمارة, وأما العاصمة السعودية فهي الرياض".

كما تتميز المملكة العربية السعودية بحجم مساحتها وهو الأكبر على مستوى دول الخليج, كما ويعد من الدول الكبيرة مساحةً في منطقة الإقليم والشرق الأوسط, حيث تبلغ مساحة المملكة السعودية ٢,١٤٩,٦٩٠ كيلو متر مربع, كما ويحد المملكة العربية السعودية عدداً من دول الشرق الأوسط منها العربية ومنها الغير عربية, فيحدها على حدودها البرية دولاً عربية مثل الأردن, الكويت, والعراق, والإمارات العربية, ودولة قطر, واليمن وسلطنة عمان, كما يحدها على النطاق البحري العديد من الدول العربية والغير عربية من جهة البحر الأحمر كالسودان ومصر, وبحر العرب مثل مملكة البحرين وإيران (العقلة, ٢٠١٧, ص: ١).

والجدير بالذكر أن المملكة العربية السعودية تأسست على يد الملك عبد العزيز بن فيصل آل سعود في عام ١٩٠٢ بعد خوضه العديد من المعارك مع زعامات القبائل العربية حتى استطاع من ضم العديد من الإمارات العربية في الحجاز تحت دولة واحدة أطلق عليها اسم المملكة العربية السعودية نسبة للعائلة الملكية آل سعود, وتجدر الإشارة إلى أنه وقبل تأسيس المملكة العربية السعودية بشكلها النهائي, كانت الأراضي السعودية تقبع تحت حكم ثلاثة قبائل هي قبيلة الأشراف في الحجاز وضواحيها, وزعامه آل سعود وكانوا يحكمون كل من نجد والرياض, وشمال المملكة كانت هناك قبيلة رشيد التي كانت تحكم الشمال وكانت موالية للدول العثمانية, فقد كانت العلاقات بين القبائل الثلاث غير مستقرة وغير ودية فيما بينها, وخصوصاً مع الوجود البريطاني في المنطقة الذي زاد الأمر توتراً بين هذه القبائل, وأخيراً أدت الحروب التي خاضها الملك عبد العزيز إلى توحيد البلاد تحت حكمه وبعدها أصبحت البلاد تسمى بالمملكة العربية السعودية وحكمها ملكياً وراثياً لأبناء الملك عبد العزيز آل سعود (الدويكات, ٢٠١٦, ص: ١).

وشيناً فشيناً أصبحت المملكة العربية السعودية تفرض نفوذها وقوتها على جميع أراضيها, حتى ظهرت بوادر الطفرة النفطية بالبلاد, ما زادها ذلك قوة ونفوذ على المستوى الداخلي

للبلاد وعلى مستوى الشرق الأوسط والإقليم ككل، وأيضاً أصبحت ذي شأن في مستواها الاقتصادي المتعاضم باستمرار جراء المخزون النفطي والغازي في البلاد، أضف إلى ذلك ارتفاع مستويات النشاط التجاري والديني فيها ما أعطاها ذلك مزايا كبرى في المنطقة العربية وعلى مستوى العالم الإسلامي والعالم بشكل عام، وبهذا فهي تعد أحد أهم دول الشرق الأوسط لما بها من خصائص إستراتيجية تطمح العديد من الدول إلى أخذ موضع قدم فيها أو تنفيذ سياساتها على أراضي السعودية كما هو الحال بالنسبة لعدد من الدول العربية المجاورة لها (الرشيد، ٢٠٠٩، ص: ١).

والجدير بالذكر أن المملكة العربية السعودية هي ذات أهمية واضحة على نطاق واسع فيما يخص بعدها الجيوبولتيكي في منطقة الشرق الأوسط، ويظهر ذلك من خلال محاولات المملكة السعودية للتصدي للعديد من الظواهر السلبية التي عصفت في الشرق الأوسط والمنطقة العربية على وجه الخصوص، منطلقاً في ذلك من مبدأ محاربة الإرهاب الذي يكتنفها خصوصاً ويكتنف الوطن العربي عموماً، أضف إلى ذلك سعي المملكة إلى بناء قوتها الاقتصادية والعسكرية في المنطقة لإحكام قبضتها على الوضع السياسي الراهن في المنطقة والتوترات التي تكتنفها الضبابية على العديد من المستويات في الدول العربية والتي قد تصل وتمتد للداخل السعودي، فكان للجانب الجيوبولتيكي السعودي أثراً واضحاً في موازين القوى السياسية على المستوى الإقليمي والعربي كذلك (أمين، ٢٠١٦، ص: ١).

ويبدو أن الأثر الجيوبولتيكي لسياسة المملكة العربية السعودية يكمن في عدة مجالات حيوية في المنطقة، ولعل أهم تلك المجالات ما تتمحور حول الجانب الديني، الذي يجعل من الدين أحد أهم سياسات المملكة العربية السعودية على المستويين الداخلي والخارجي والأساس الذي تنطلق منه الآثار الجيوبولتيكية للسعودية سواءً على المستوى الإقليمي أو العالمي، فينظر كل من العالمين العربي والإسلامي إلى قوة السياسة الخارجية السعودية القائمة على أسس دينية

على أنها أحد دول الشرق الأوسط المؤثرة في سياساتها الخارجية, ومن جانب آخر فإن دول العالم الخارجية أيضاً تعتبر أن المملكة السعودية تمثل قوة مؤثرة في أنها تمتلك رموزاً دينية لأكثر من مليار ونصف المليار مسلم منتشرين في جميع أرجاء العالم, كما ويعتبر الجانب الديني واحد من عدة جوانب تجعل من السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية مؤثرة على المستوى الجيوبولتي في الشرق الأوسط وأيضاً على المستوى العالمي, لذا فإن للمملكة العربية السعودية تعد أحد أهم دول العالم المصدرة للنفط الأمر الذي يجعل منها دولة ذات اقتصاد متين في العالم العربي والإسلامي وبالنسبة للعديد من الدول, كما تعتبر هذه الميزة مؤثرة إقليمياً ودولياً في التعامل مع السعودية وبناء العلاقات السياسية والدبلوماسية معها, أضف إلى ذلك ما تملكه المملكة العربية السعودية من طاقات تجارية هائلة وموقع جغرافي مترامي الأطراف وحدودها البرية والبحرية التي تربطها بعلاقات منها إيجابية ومنها سلبية لكثير من دول الشرق الأوسط منها العربية ومنها الغير عربية (الشمري, ٢٠١٥, ص: ٢٩-٣٢)

الفرع الثاني: الأهمية الإستراتيجية للمملكة العربية السعودية في الشرق الأوسط.

على الرغم من التهديدات والتوترات السياسية والعسكرية التي تكتنف السياسة السعودية كالتهديد الإيراني من جهة وجماعة الحوثي وما يلحق من أذى على الحدود السعودية وعلى الأمن الوطني لها, ومن جانب آخر هناك من يحملها عليها الكثير من التوترات السياسية كالوضع السياسي والاقتصادي والعسكري في العراق, والتوترات السياسية التي تلوح بالأفق بأن المملكة العربية السعودية هي التالية كالجماعات المسلحة مثل داعش في العراق وسوريا, وحزب الله اللبناني, أضف إلى ذلك التهديد الذي جاب العالم العربي والإسلامي جميعاً والمتمثل بثورات الربيع العربي والحركات الشعبية التي قد تمتد للداخل السعودي, جميع تلك الظواهر والمتغيرات التي تبعث بالتوتر والتهديد المستمر للجانب السعودي, ولكن وعلى الرغم من ذلك فإن المملكة العربية السعودية تتمتع بأهمية إستراتيجية على مستوى الشرق الأوسط.

كما وتتمثل الأهمية الإستراتيجية للمملكة العربية السعودية في كونها أحد أهم الدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط, كما تبرز أهميتها الإستراتيجية في الشرق الأوسط بأنها تحوي الرموز الإسلامية المقدسة في أراضيها فهي بذلك تمثل القلب النابض للأمة الإسلامية جمعاء, الأمر الذي يجعل من المملكة العربية السعودية دولة ذات أهمية بأنها تمتلك تعاطف المسلمين في جميع دول العالم لما توفره من خدمة للحجيج والمعتمرين والحفاظ على مقدساتهم الإسلامية, لذا فإن أي توتر سياسي أو صراع عسكري يصيبها فهو يمس العالم الإسلامي السني على وجه الخصوص (أمين, ٢٠١٦, ص: ١).

تمثل المملكة العربية السعودية مورداً هاماً على مستوى الشرق الأوسط لا بل على المستوى الإقليمي أيضاً بما تمتلكه من مقدرات نفطية, إذ يعتبر ما نسبته ٤٥% من إجمالي الناتج المحلي السعودي من النفط, وهو أيضاً ما يشكل نسبة ٩٠% من صادرات السعودية, بالإضافة إلى أن النفط أيضاً يشكل ما نسبته ٧٥% من إيرادات المملكة السعودية المالية, والجدير بالذكر أن أرباح العائدات من النفط في تصاعد حسب مؤشرات دولية لذلك منذ سبعينيات القرن الماضي وكأن المملكة السعودية تطفو على بحر من النفط لا ينضب وإما هو متجدد باستمرار. وبعيداً قليلاً عن المقدرات النفطية في المملكة العربية السعودية فإنها تعتبر دولة ذات اقتصاد قوي بالمقارنة بالعديد من دول الشرق الأوسط في العديد من المجالات منها الإنتاجية والخدمات العامة كالبنى التحتية والمشاريع الإهمائية والتجارة كإنشاء الأسواق الحرة والتبادل التجاري في مختلف المجالات, بالإضافة إلى خصصة العديد من المجالات الاقتصادية (العقلة, ٢٠١٧, ص: ١).

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية

لا شك أن المملكة العربية السعودية من أغنى دول الشرق الأوسط لما تملكه من مخزون نفطي هائل، بالإضافة إلى أنها أحد أهم الدول المنتجة والمصدرة للغاز، كما تعتبر من أقوى دول المنطقة العربية اقتصاداً، أضف إلى ذلك ما تمتلكه من موقع جغرافي مميز يجعل منها دولة ذات أهمية بالغة في المنطقة العربية والشرق الأوسط، وتعتبر المساحة السعودية مترامية الأطراف وإطلالها على العديد من الدول سواءً على المستوى الآسيوي أو الإفريقي، جميع تلك المزايا والخصائص وأهمها المخزون النفطي الهائل يجعل منها دولة ذات أهمية كبرى بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والتي تشكل سياستها الخارجية طبقاً لطبيعة الدول وما تملكه من مقدرات وثروات مختلفة أهمها النفط، فالمملكة العربية السعودية تعد من أهم دول العالم إنتاجاً وتصديراً للنفط الأمر الذي يجعل من عيون السياسة الأمريكية تراقب الشأن السعودي عن كثب لتأخذ نصيبها من النفط كما هو الحال بالنسبة للعديد من دول العالم العربي (درويش وآخرون، ٢٠١٥، ص: ١، ٢).

والجدير بالذكر أن من أهم آثار السياسة الخارجية الأمريكية على أمن المملكة العربية السعودية يتمثل في إبقاء المملكة السعودية متمثلة بما تملكه من نفط تحت نفوذ السيطرة الأمريكية مع استمرار الصراع السعودي الإيراني من جهة، واستمرار الصراع أيضاً بين كل من الجانب السعودي والجانب اليمني متمثلاً لجماعة الحوثيين المسلحة، الأمر الذي يجعل من المملكة العربية السعودية تتمسك بقوة بالوجود الأمريكي الذي من وجهة نظرها سيؤمن لها الأمن القومي والوطني وأيضاً الإقليمي ويحميها من أي أطماع إقليمية متأتية من جماعات شيعية مدعومة من إيران في المنطقة العربية.

كما وتعتبر أهم الآثار الخاصة بالسياسة الخارجية الأمريكية على المملكة العربية السعودية بأن قامت المملكة السعودية مؤخراً بإجراء علاقات وطيدة مع دولة إسرائيل على الرغم من أن الأخيرة تعتبر العدو للعرب والمسلمين جميعاً، وهي أيضاً تلوح بهذه العداوة في كل مقام وكل مناسبة، ولكن وعلى الرغم من ذلك بادرت المملكة السعودية ببناء علاقات مع الجانب الإسرائيلي تحت رعاية السياسة الخارجية الأمريكية في سبيل تحقيق المملكة العربية السعودية للأمن الإقليمي التي تطمح أن يحتويها ويكتنف سياستها ووجودها في المنطقة العربية التي تجوبها العديد من الصراعات العسكرية والتوترات السياسية (كريم، ٢٠١٧، ص: ٩، ١٠).

لعل أهم ما أثرت به السياسة الخارجية الأمريكية على المملكة العربية السعودية أنها أقنعت النظام الحاكم السعودي بأن ينقاد وراء سياساتها في المنطقة سواءً على المستوى السياسي مع دول عربية أو غير عربية، وأدت السياسة الأمريكية إلى ظهور نظام سعودي مؤيداً لها في العديد من السياسات في شتى المجالات.

والجدير بالذكر أن الأثر الأكثر أهمية للمملكة العربية السعودية والمتأتي من السياسة الخارجية الأمريكية هو الإبقاء على النظام الحاكم في السعودية، ذلك أن هذا النظام يحقق مطالب وأهداف الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية والشرق الأوسط بشكل عام، جاءت الرغبة الأمريكية في تحقيق أمن النظام الحاكم في البقاء بالسلطة الحاكمة خوفاً من وصول الإسلاميون إلى سدة الحكم ومنع الوجود الأمريكي من التمرکز في المملكة العربية السعودية ودول الجوار العربي وبالتالي حجب المقدرات النفطية عن الولايات المتحدة الأمريكية (الجبوري، ٢٠٠٥، ص: ٥).

وعليه فقد شهد عام ٢٠١٦ و عام ٢٠١٧ تقارباً ملحوظاً على المستوى الإقليمي والعالمي ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية لغرض تعزيز المنظومة الأمنية للمملكة العربية السعودية والخليج العربي, وبدأت بالفعل هذه الاتفاقيات عام ٢٠١٧ خلال زيارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الأولى للرياض, حيث شملت الاتفاقيات الأمنية خلال هذه الزيارة عدة محاور أمنية أساسية للمملكة العربية السعودية كما يلي:

- إتفاقية أمن الحدود ومحاربة الإرهاب: تمثل هذه الاتفاقية تعزيز الجانب الأمني للحدود السعودية من خلال مد الجانب السعودي بمختلف الأسلحة والتي تشمل كل من السفن الهوائية, والدبابات, وسلاح المدفعية, وعربات مصفحة وطائرات مروحية حربية, بالإضافة إلى إنشاء معسكرات تدريبية أمريكية من شأنها تدريب الجيش السعودي على أعلى مستويات المواجهات العسكرية, وذلك لغايات تحصين الحدود السعودية من أي امتداد للحركات والمجموعات الإرهابية للداخل السعودي.
- إتفاقية أمن البحر والساحل: تتمحور أسس هذه الاتفاقية حول إتاحة الفرصة والسماح للمملكة العربية السعودية من حماية سواحلها البحرية من خلال توفير منظومة عسكرية دفاعية بحرية للسعودية من الجانب الأمريكي والتي تمثل إستراتيجيات دفاعية ضد الهجمات البحرية, وتزويد السعودية بسفن حربية مقاتلة متعددة المهام, والعديد من زوارق خفر السواحل وطائرات مروحية مقاتلة.
- إتفاقية عصرنة القوات الجوية: تنص هذه الاتفاقية على تزويد المملكة العربية السعودية بأنظمة دفاعات جوية, وإنشاء وحدات تدريبية لكيفية التعامل مع الهجمات الجوية المحتملة على المملكة السعودية, وتعزيز القدرات العسكرية الجوية

- من حيث إمكانية إصابة الأهداف الجوية بشكل أكثر دقة، وتشمل الاتفاقية أيضاً تعزيز القوات الجوية السعودية بمعدات حربية تتمثل في آليات نقل الطائرات والاستطلاع، وتعزيز المنصات الجوية السعودية بالإضافة إلى تمكين القوة الجوية السعودية أيضاً.

- اتفاقية الدفاع الجوي الصاروخي: وتنص هذه الاتفاقية على تزويد الجيش السعودي بمنظومة دفاعات جوية تشمل قواعد صواريخ باتريوت لحماية الأراضي السعودية والمنطقة الخليجية من الهجمات الجوية المحتملة من الجانب الإيراني.

- إتفاقية الأمن الإلكتروني والاتصالات: تشمل هذه الاتفاقية على تعزيز الجانب السعودي على المستوى العسكري والأمني في توفير تجهيزات تقنية عالية المستوى ستؤمن للمملكة السعودية إمكانية الرقابة الداخلية والخارجية على أي تحركات إرهابية تهدد الأمن الوطني السعودي (سكاي نيوز، ٢٠١٧، ص: ١).

بناءً على تلك الاتفاقيات فإن مستقبل العلاقات بين البلدين أصبحت أكثر وضوحاً، فعلى الرغم من التوترات التي سادت الأجواء بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية إلا أنها الآن تبدو علاقات أكثر ودية وقرب في العديد من المجالات منها السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية. فالمستقبل أصبح أكثر إشراقاً بالنسبة لكل من الجانبين، إذ أن المملكة العربية السعودية تسعى جاهدة لبناء علاقاتها مع الولايات المتحدة طويلة الأمد لتحقيق أمنها واستقرارها في المنطقة، بينما الولايات المتحدة الأمريكية تسعى من خلال هذه العلاقات إلى تأمين مصالحها القومية وأمن إسرائيل والاستفادة القصوى من الفائض النفطي التي تمتلكها المملكة العربية السعودية، وعليه فإن مستقبل العلاقات مسمت على نحو حسن بين الدولتين، إلا إذا تم الإخلال بالاتفاقيات لسبب من الأسباب الخارجة عن الإرادة كنضوب

النفط من المملكة العربية السعودية أو المساس بأمن إسرائيل, هذا من جانب الولايات المتحدة الأمريكية, أما على مستوى المملكة العربية السعودية فالأمر منوط بتطوير أسلحة الجانب الإيراني وتطويره السلاح النووي الذي بلا شك سينهي المنظومة الأمنية للسعودية ودول الخليج, فالجدير بالذكر أن المملكة السعودية أجرت جميع تلك الاتفاقيات لتبتعد عن الخطر الإيراني الذي يكتنف أجوائها حيث أكد الجانب الأمريكي على حمايتها من إيران وتهديداتها المستمرة. لذا فأن الأمر يدعو للطمأنينة من كلا الجانبين وتبدو أن العلاقات ستستمر بالتصاعد بين الجانبين لأن احتمال نضوب النفط وإلحاق الأذى بالكيان الإسرائيلي من الجانب العربي يبدو شبه مستحيلًا في الوقت الراهن, كما لا يمكن لإيران أن تتخذ أي خطوة عسكرية صريحة وفي وضح النهار ضد المملكة السعودية إلا بالإشارة من القوى العالمية الفاعلة في المنطقة وأهمها الولايات المتحدة الأمريكية (الزميع, ٢٠١٧, ص: ١).

الخاتمة

تطرقت هذه الدراسة إلى الأثر الناتج عن السياسة الخارجية الأمريكية على قضايا الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط عموماً والمنطقة العربية خاصةً مع التركيز على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية ودورها في منطقة الشرق الأوسط.

بناءً على ذلك انتهت الدراسة الحالية بعدة نتائج واتبعها بتوصيات علمية موضوعية دقيقة، وعليه سأقوم بالتطرق إلى كل منهما من خلال النقاط التالية:

أولاً: النتائج

بناءً على ما تم طرحه خلال هذه الدراسة وما احتوته فصولها ومباحثها ظهرت عدة نتائج تمثلت فيما يلي:

- تعاني دول الشرق الأوسط وتحديداً دول العالم العربي منه من العديد من التحديات والتهديدات من دول إقليمية مثل إيران وإسرائيل ودولية مثل أطماع الدول العظمى في ثروات الوطن العربي التي أدت إلى تهميش منظومة الأمن الإقليمي في المنقطة وضياح معاني السلم والحرية على الساحة العربية.
- أدى التدخل الأمريكي في المنطقة العربية خصوصاً والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص إلى إستمرار الصراعات العسكرية والسياسية مع إحكام القبضة

الأمريكية على موازين القوى بها, بحيث لا يكون هناك رابح ولا خاسر لإستمرارية بقاء الوجود الأمريكي في الشأن العربي والاستفادة من ثرواته وخصوصاً الاستفادة من الثروات النفطية والمالية من المملكة العربية السعودية.

- للسياسة الخارجية الأمريكية أثراً على الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط, يأتي هذا الأثر بحسب ما تقتضيه الحاجة لذلك, فأحياناً يشمل الأمن دولاً موالية للنظام الأمريكي وأحياناً يكون شاملاً للمصالح الأمريكية وللدولة الإسرائيلية فقط.
- كما أظهرت الدراسة أن السياسة الخارجية الأمريكية تتشكل طبقاً لطبيعة الظاهرة التي ستتعامل معها, فهي تستخدم القوة الذكية مع بعض الدول, والقوى الناعمة مع دول أخرى كبناء علاقات سياسية ودبلوماسية, والقوة الخشنة مع بعض الدول التي تناهض سياساتها ووجودها في المنطقة العربية كالغزو الأمريكي للعراق.
- للوجود الأمريكي تاريخاً في المنطقة العربية, جاء أثر انهيار الاتحاد السوفيتي, حيث انفردت الولايات المتحدة بالقوة العالمية وأصبحت تبحث عن مكاسبها الاقتصادية والعسكرية والسياسية في منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية تحديداً.
- يعتبر الأمن من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية, هو حماية مصالحها الاقتصادية في المنطقة العربية, ثم تأمين الوجود الإسرائيلي في المنطقة العربية, وأيضاً تأمين الدول الغنية بالنفط والثروات الطبيعية وسياساتها ذات المصالح المشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

- أثرت السياسة الخارجية الأمريكية على منظومة الأمن الإقليمي بالنسبة للمملكة العربية السعودية من وجهة نظرها, وذلك من خلال الوقوف إلى جانبها سياسياً ضد التهديدات الإيرانية والجماعات المسلحة التي تحيط بالمملكة السعودية, وبيع الأسلحة العسكرية للمملكة السعودية لشن هجماتها العسكرية على الجماعات التي تهدد أمنها الوطني والإقليمي, مثل الحوثيين في اليمن.

ثانياً: التوصيات

في ضوء ما جاء من نتائج, فأني أوصي بالتوصيات التالية:

- ضرورة بناء منظومة عسكرية عربية من شأنها ردع أي خطر يواجه المنطقة العربية وتحقيق الأمن الإقليمي لكافة الدول العربية والإقليمية.
- ضرورة دعم المملكة العربية السعودية لأنظمة عربية اقتصادياً وسياسياً وخصوصاً دول الجوار الجغرافي كالمملكة الأردنية الهاشمية التي تُعد خط الدفاع الأول من خطر الامتداد الإسرائيلية للأراضي السعودية, بالإضافة إلى دعم الدول الخليجية التي تمثل أيضاً خط دفاع أول من امتداد الخطر الإيراني, وذلك لتأمين حدودها والحفاظ على كيانها.
- ضرورة تفعيل دور جامعة الدول العربية في إنهاء الخلافات والصراعات والنزاعات في المنطقة العربية سواءً على المستوى المحلي الداخلي للدول العربية, أو التوترات السياسية ما بين الدول العربية, أو حتى على المستوى الإقليمي بشكل عام.
- ضرورة إجراء مزيداً من الدراسات العلمية حول السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأمن الإقليمي عامة, والأمن الإقليمي خاصة.

قائمة المصادر المراجع

أولاً: الكتب

- عمار شرعان, وآخرون (٢٠١٧), الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية (دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما وترامب, كتاب منشور, المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية, سوريا.
- د. جمال أبو الرب (٢٠١٧), صناعة القرار السياسي ومحدداته في السياسة الخارجية الأمريكية (دراسة نظرية مفاهيمية), كتاب منشور, المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية, سوريا.

ثانياً المجلات والدوريات

- عصم. بن الشيخ (٢٠١٦), الهيمنة كهدف في السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة في أدبيات جوزيف ناي, فرانسيس فوكويما, زيغينيو بريجنسكي أمودجاً, بحث منشور, مجلة دفاتر السياسة والقانون, العدد (١٥), جامعة قاصدي مرباح ورقلة, الجزائر.
- هياجنة. عدنان (٢٠١٥), الإستراتيجية الأمريكية تجاه الأمن الإقليمي لدول الجوار الخليجي بين الثبات والمتغير, بحث منشور, مجلة دراسات, المجلد (٢), العدد (١), مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة, البحرين.
- الشكري. كمال (٢٠١٢), مشروع الشرق وأوسطية والأمن القومي العربي, بحث منشور, مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية, المجلد ٢٨, العدد (١), جامعة دمشق, سوريا.

- عبد الناصر محمد سرور, دوافع وتداعيات القرار الاستراتيجي الأمريكي باحتلال العراق عسكرياً في ٢٠٠٣, بحث منشور, مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية) المجلد ٤, العدد (١), الإصدار ٣١٤٧-٢٠٧٠, جامعة الأقصى, غزة, فلسطين, ص: ٦٧, ٢٠١٠.
- صابغ. يزيد (١٩٩١), الأمن الإقليمي العربي بعد حرب الخليج, بحث منشور, مجلة الدراسات الفلسطينية, المجلد ٢, العدد (٦), فلسطين.
- عامود. محمد (د.ت), المفهوم العام للأمن, بحث منشور, مركز الإعلام الأمني, جامعة المنصور, مصر.
- أبو هيمة. أبو القاسم, وناي. عبد الحكيم, (د.ت), المتغيرات الدولية وأثرها على الوطن العربي, بحث منشور, مجلة العلوم القانونية والشرعية, العدد (٨) جامعة العجيلات وصرمان, طرابلس.
- أشرف كشك. ” مراجعات تكتيكية أبعاد السياسة الأمريكية تجاه أمن الخليج”. السياسة الدولية العدد ٤٩. (٢٠١٤).
- حسام سويلم, ” نزع السلاح الكيماوي السوري الأبعاد والتداعيات والنتائج ” (ملف الأهرام الاستراتيجي: العدد ٢٢٦, أكتوبر, ٢٠١٣).
- حسين عبدالله. ” نطف الخليج الفرص والتحديات ومخاطر النضوب الطبيعي”. كراسات استراتيجية العدد ١٧٦. (٢٠٠٧).

- درية شفيق بسيوني. " الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة الخليج جدلية المصلحة والتدخل". كراسات إستراتيجية العدد ١٧٥. (٢٠٠٧).
- رابحة سيف علام، محمود حمدي أبو القاسم. "الثورة السورية التعقيدات الداخلية والتوازنات الدولية". كراسات إستراتيجية العدد ٢٣٦. (٢٠١٣): ص ١٠ - ٢٠.
- عمرو عبدالعاطي. " التوجه شرقا مكانة الخليج العربي في ميزان طاقة عالمي متغير". ملحق مجلة السياسة الدولية العدد ١٩٦. (٢٠١٤).
- محمد قدرى سعيد. "المحددات الدفاعية لصفقات السلاح الأمريكي في الشرق الأوسط". السياسة الدولية العدد ٤٢. (٢٠٠٧).
- هدى راغب عوض. " العلاقات الأمريكية - السعودية في ضوء أزمة النفط". السياسة الدولية العدد ٤١. (٢٠٠٦).

ثالثاً: الدراسات والرسائل العلمية

- عصام محمد عبدالشافى. "السياسة الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية: دراسة في تأثير البعد الدينى ٢٠٠١-٢٠٠٥". جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، رسالة دكتوراه (غير منشوره)، ٢٠٠٩.
- محمد. إبراهيم (٢٠١٣)، التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الأردني في الفترة (١٩٩٩-٢٠١٣) "دراسة حالة"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

- أبو بكر عجيلة (٢٠١٠)، أثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط (٢٠٠١-٢٠٠٨)، رسالة دكتوراه، جامعة الخرطوم، السودان.
- محمود عفيفي (٢٠١٢)، مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثره على النظام الإقليمي العربي، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
- خديجة محجوب محمد صالح (٢٠١٥)، النفط العربي كمحدد للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط (من الحظر النفطي ١٩٧٣م حتى حرب الخليج الثانية، (رسالة ماجستير)، جامعة الخرطوم، السودان.
- أميمة جعفر عمر (٢٠٠٥)، السياسة الخارجية الأمريكية ما بعد الحادي عشر من سبتمبر (حالة دراسة: التدخل الأمريكية في أفغانستان، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، السودان.
- بوزناد. حليلة وأحسن. دلال (٢٠١٦)، تأثير الأقليات على الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط (أكراد سوريا نموذجاً)، رسالة ماجستير، جامعة العربي التبسي (تبسة)، الجزائر.
- خلود. حاكم (٢٠١٥)، صراع القوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط ٢٠٠١-٢٠١٥، رسالة ماجستير، جامعة ولاي طاهر -سعيدة-، الجزائر.
- عقابي. خميسة (٢٠١٥)، النفط في العلاقات الأمريكية العربية (دراسة حالة الجزائر) "١٩٩٠-٢٠١٤"، رسالة، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر.

- الشمري. مشعل (٢٠١٥)، تأثير البعد الإسلامي في السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية.
- العدوان. طایل (٢٠١٣)، الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط (٢٠٠٢-٢٠١٣)، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- المحارمة. عباس (٢٠١٠)، أثر التحديات الداخلية على النظام الإقليمي العربي، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- الدلابيح. علي (٢٠١١)، توازن القوى وأثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣-٢٠١١، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- سامية. ربيعي (٢٠٠٨)، آليات التحول في النظام الإقليمي (النظام الإقليمي لشرق آسيا)، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.
- أتاوى. مارينا وآخرون (٢٠٠٨)، الشرق الأوسط الجديد، بحث منشور، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.
- الجبوري. زياد (٢٠٠٥)، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السعودية: ١٩٩٠-٢٠٠٣، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، العراق.

- أحمد خرسة (د.ت)، تأثير المصالح الاقتصادية الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث (١١ أيلول ٢٠٠١ حتى ٢٠١١) (العراق أمودجاً)، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سوريا.
- كريم. منصور (٢٠١٧)، أبرز ملامح السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد فوز ترامب، بحث منشور، مركز رؤية للدراسات والأبحاث: دائرة البحث العلمي والدراسات، وحدة تحليل الشأن الدولي، غزة، فلسطين.
- العايب. خير الدين (د.ت)، البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطة، بحث منشور، جامعة الجزائر، الجزائر.
- أ.د. جمال علي زهران، الإطار النظري لصنع القرار السياسي (ورؤية استراتيجية لصنع القرار التنموي في مصر)، بحث منشور، جامعة قناة السويس، مصر، د.ت.
- تغايد أنور السيد الجويلي. ” النفط كمحدد للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه المملكة العربية السعودية ١٩٩٠-٢٩٩٦“. جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، ٢٠١٢.
- خليل محمد خليل إبراهيم. ” السياسة الأمريكية تجاه الإصلاح السياسي في المملكة العربية السعودية ٢٠٠١ - ٢٠٠٥“. جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، ٢٠٠٨.

- قاسم أمينة (٢٠١٥)، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وانعكاساتها على دول المنطقة (٢٠٠٣-٢٠١٤)، رسالة ماجستير، جامعة الجبيلي بونعامة خميس مليانة، الجزائر.
- الشركسي. أسامة (٢٠١٧)، التحديات السياسية وتأثيرها على الأمن المجتمعي العربي ٢٠١١-٢٠١٦، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- فكيري. شهرزاد (٢٠١٧)، التخطيط الإستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية في مبادئ ومناهج التخطيط وفق نظرية القوة الذكية، بحث منشور، جامعة الجزائر، الجزائر.
- درويش. أحمد وآخرون (٢٠١٥)، المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية والناشئة للحفاظ على النمو، صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا، الولايات المتحدة الأمريكية.
- محمد أحمد أبو غنيم (٢٠١٣)، دور المؤسسات الأمريكية في تنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في فلسطين، رسالة ماجستير، أكاديمية الإدارة والسياسة - غزة، فلسطين.
- أحمد موسى (٢٠١٥)، مكانة إيران الإقليمية في الإستراتيجية الأمريكية بعد عام ٢٠٠٣، رسالة دكتوراه، جامعة النهدين، العراق.

- أحمد عبد الله (٢٠١٤)، دور السياسة الأمريكية في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية (٢٠٠١-٢٠١٣)، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- وئام نجار (٢٠١٢)، التوظيف السياسي للإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١-٢٠٠٨م)، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

رابعاً: مواقع الأنترنت

- د. رشيد محمود شيخو (٢٠٠٩)، الصراع الأمريكي الياباني في المحيط الهادي ١٩٤١-١٩٤٢، بحث منشور، موقع دنيا الوطن، <https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2009/09/26/175176.html>
- الدويكات. براء (٢٠١٦)، تاريخ تأسيس المملكة العربية السعودية، بحث منشور، موقع موضوع، تاريخ الوصول: ٢٠١٨/٤/١٧، <http://mawdoo3.com/>
- الرشيد. سامي (٢٠١٧)، أهمية القوى الإقليمية في الشرق الأوسط، بحث منشور، موقع عمون الإخباري، تاريخ الوصول: ٢٠١٨/٤/١٨، <https://www.ammonnews.net/article/333303>
- مروان محمد (٢٠١٦)، السياسة الخارجية الأمريكية، موقع الموسوعة السياسية، <http://political-encyclopedia.org/>

- سكاى نيوز, (٢٠١٧), تفاصيل اتفاق التعاون العسكرى الأمريكى السعودى, مقال منشور, موقع سكاى نيوز العربىة الإخبارىة, الإمارات العربىة المتحدة, وبرىطانىا, تاريخ الوصول: ٢٣/٤/٢٠١٨, <https://www.skynewsarabia.com/>.
- الزمىع. رقىة (٢٠١٧), العلقاق السعودىة الأمريكىة أعمق من النفط, مقال منشور, موقع قنأة العربىة, تاريخ الوصول: ٢٣/٤/٢٠١٨, <https://www.alarabiya.net/ar/politics/>.
- أشواق عباس (٢٠٠٥), السىاسة الخارجىة, مؤسسة الحوار المتمدن العدد (١٢٩١), <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=٤٣٤٥٥>.
- الأكادىمىة السورىة الدولىة للتدرىب والتطوىر (٢٠١٨), موقع الأكادىمىة السورىة الدولىة للتدرىب والتطوىر, http://sia-sy.net/sia/view_article.php?id=٧.
- أمىن. إمىل (٢٠١٥), الأهمىة الإستراتىجىة للمملكة العربىة السعودىة, بحث منشور, موقع الشرق الأوسط, تاريخ الوصول: ١٧/٤/٢٠١٨, <https://aawsat.com/home/article/٥٣٩٥٥٦/>.
- العقلة. إحسان (٢٠١٧), كم مساحة المملكة العربىة السعودىة, بحث منشور, موقع موضوع, تاريخ الوصول: ١٨/٤/٢٠١٨, <http://mawdoo٣.com/>.

– الرشيد. مضأوي (٢٠٠٩), تاريخ العربية السعودية بين القديم والحديث, كتاب منشور و موقع الساقى الثقافى, تاريخ الوصول: ٢٠١٨/٤/١٧, <http://www.daralsaqi.com/book/>

– سكاى نيوز (٢٠١٥), الميليشيات فى الدول العربية (خطر بانتظار الفوضى), بحث منشور, موقع سكاى نيوز, الإمارات العربية المتحدة, وموقع العربية, تاريخ الوصول: ٢٠١٨ /٤/١٧, <https://www.skynewsarabia.com/middle-east/>

قائمة المصادر الأجنبية

- ١- Bayram SINKAYA (٢٠١٦), INTRODUCTION TO MIDDLE EAST POLITICS: LEADING FACTORS, ACTORS AND DYNAMICS, Middle East Center for Strategic Studies, Jordan.
- ٢- Karl P. Mueller, Becca Wasser, Jeffrey Martini, Stephen Watts (٢٠١٧), U.S. Strategic Interests in the Middle East and Implications for the Army, research, RAND Corporation.
- ٣- Xing. LI and Yuan. MA (٢٠١٠), A Comparative Analysis of US-Russia Middle East Energy Strategy, Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia) Vol. ٤, No. ٣, ٢٠١٠, Beijing Normal University, USA.
- ٥- ANDREW BENNETT and G. JOHN IKENBERRY, The Review's Evolving Relevance for U.S. Foreign Policy ١٩٠٦-٢٠٠٦, American Political Science Review Vol. ١٠٠, No. ٤ November ٢٠٠٦, Georgetown University, USA.

The Impact of the United States Foreign Policy on Regional Security Issues in the Middle East Case Study (Saudi Arabia)

٢٠٠٩-٢٠١٦

Prepared by: Khaled Hammad Ali Maayta

Supervised by Prof. Dr. Mohammed AL-Mogdad

Abstract

This study aims at identifying the impact of US foreign policy on regional security issues in the Middle East by studying the situation of Saudi Arabia, in addition to identifying the objectives and determinants of US foreign policy and its stages of development in the Middle East.

To achieve the objectives of the study, the researcher followed the method of decision-making and system approaches to reach the results of the study in a scientific and objective way.

The results of the study concluded that American foreign policies evolved and formed as needed in the Middle East. It is constantly changing to achieve the American objectives in the Arab region and in accordance with the different Arab and Middle Eastern conditions. The results of the study also showed that the goal of American foreign policy in the Arab region and in the Kingdom Saudi Arabia in particular, stems from the will of the US administration to impose its influence and control over the Arab region, in addition to imposing a regional security balance in the Middle East that serves only American interests and creates security and stability for the Israeli

state, without compromising the security interests of the Middle East and its different interests.

Finally the results of the study showed that the objectives of the American foreign policy in Saudi Arabia are manifested by fueling the conflict between Saudi Arabia and Arab and non-Arab regional countries and working to prevent the end of this conflict so that America remains present in the region as a sponsor of security between Countries of the region and the declared goal of its foreign policy.

Keywords: Regional Security, Middle East, Saudi Arabia, US Foreign Policy, Arab World.

